



نداء الأرض

على هذه الأرض ما يستحق الحياة

الثلاثاء ٣٠/٣/٢٠١٠

ملحق يصدر عن اتحاد لجان العمل الزراعي (UAWC)

نشرة غير دورية

الإفتاحية

الأرض تستصرخ الضماير الحية

لا نضيف جديداً حين نقول أن الاستيطان الصهيوني والسعي المحموم لتهود الأرض الفلسطينية في الداخل الفلسطيني وفي القدس ومختلف أرجاء الضفة الغربية متواصل، بل تكثف في ظل اتفاقيات أوسلو والمفاوضات السرية والعلنية، المباشرة وغير المباشرة، فقيادة الاحتلال وبكل وضوح وأمام مرأى ومسمع العالم أجمع يعملون بكل السبل الممكنة لتهود واستيطان ما تصله أيديهم من الأراضي التي تبقت بحوزة الفلسطينيين، لا يابهون أبداً بكل المواقف الدولية والعربية التي تعتبر الاستيطان غير شرعي وتطالب بخجل بتجميده، كما لا يكثر تون بالصراخ الفلسطيني الرسمي ضد الاستيطان والتهود سواء كان مصدره حكومة غزة أم حكومة الضفة، بالنسبة لهم القدس مثل تل أبيب وهي ليست مستوطنة بل عاصمتهم الأبدية، وباقي الضفة الغربية أراضٍ متنازع عليها، تحسم فقط من خلال المفاوضات والمفاوضات فقط، حتى لو استمرت عشرين سنة أخرى، تماماً كما كان يريد «اسحق شامير» أبان مؤتمر مدريد، فهي أفضل وصفة لابتلاع المزيد من الأرض الفلسطينية كما كان عليه الحال طيلة سنوات المفاوضات منذ عام ١٩٩٣، حيث تضاعف عدد المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ليصل هذه الأيام إلى نحو نصف مليون مستوطن.

لسان حالهم يقول استنكروا، انتقدوا، اصرخوا، قولوا ما شئتم، ونحن نفعل ما نشاء، مطلوب منكم العودة إلى طاولة المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة لا فرق، لا سبيل لكم سواها هي خياركم الوحيد للتسوية السياسية كما نريدها نحن، تسوية الأمر الواقع التي تبطل القدس كلها والأغوار وتضم الكتل الاستيطانية، إياكم أن تفكروا حتى مجرد التفكير بخيارات أخرى سوى المفاوضات، ابقوا على انقسامكم فهو في صلب مصلحتنا، ستكون كريمين معكم في المفاوضات إذا أحسنتم التصرف، بحيث نزيد من بوادر حسن النية. الولايات المتحدة التي تراهون على موقفها وتدخلها هي حليفنا الاستراتيجية التي نختلف معها في التفاصيل وفي الشكل، وليس في المضمون. في المقابل لدينا سلطتان وحكومتان واحدة أدمنت المفاوضات حتى النخاع فيما الأخرى أعمتها شهوة السلطة عن كل شيء، في الوقت ذاته غالبية قادة الفصائل ومسؤولي المؤسسات لا يبحثون سوى عن الكاميرات وعن مصالحهم ويريدون نضالاً ضد الاستيطان على مقاساتهم، بينما البرجوازية الفلسطينية دينية كانت أم علمانية، لا يهتمها من الأرض سوى ما تدره عليها من أرباح وعائدات لاستثماراتها.

الكل يتحدث عن أهمية إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، وحماية الأرض وعن الأوضاع الكارثية في الساحة الفلسطينية، نحن نتحدث، وهم يعملون ويراكمون المزيد من عناصر القوة وفق أجندة واضحة وممنهجة، مدركين أننا أدمننا الحديث والتنظير الذي لا يغني ولا يسمن من جوع. فقط الفقراء أصحاب الضماير الحية أبناء الطبقات الشعبية، هم من يفعلون، يتصدون بصدورهم العارية للمحتلين، ويتقدمون الصفوف ... إنهم ملح الأرض وحمايتها وهي تستصرخهم وحدهم في يومها

تهنئة

مجلس إدارة اتحاد لجان العمل الزراعي ومديره العام وكافة موظفيه ومتطوعيهم يتقدمون من الأخوة المسيحيين بأحر التهاني بمناسبة حلول عيد الفصح المجيد. أملين أن يحل العيد العام المقبل وقد استعاد شعبنا الفلسطيني وحدته واقترب من تحقيق أهدافه بالحرية والعودة والاستقلال.

وكل عام وانتم بخير



في هذا العدد

صفحة 4

صفحة 5

صفحة 6

صفحة 8

على ماذا تفاوضون؟؟

فلسطينيو ٤٨ والحاجة ليوم أرض جديد

بنك البذور، الحفاظ على الأصول الوراثية النباتية من الإندثار

أثر المناطق الصناعية على القطاع الزراعي

قرية سالم بين خندق ومستوطنة واطارات بهدم ١٦ بيتا

نابلس - محمد الرفاعي

قرية سالم التي تقع شرقي محافظة نابلس وتبعد عنها مسافة ستة كيلو مترات واحدة من القرى التي نالت نصيبها من اعتداءات المستوطنين المتكررة، عدا عن مصادرة الارض واقامة بؤر استيطانية تمتد يوما بعد يوم على حساب الاراضي الزراعية، ولم تكنف سلطات الاحتلال بذلك ففي منتصف العام ٢٠٠١ حفر خندقا حول القرية بعمق أربعة أمتار يحيط بها من الجهة الجنوبية والغربية ويمتد بطول ٢,٥ كم وكانت النتيجة اقتلاع ٢٠٠ شجرة زيتون ومصادرة المزيد من الاراضي وجعل منفذ واحد للقرية، يضاف الى كل ذلك اخطارات بهدم ١٦ بيتا تعود ملكيتها لمواطنين من القرية.

أكد عبد الكريم جبارة مسؤول اللجنة الزراعية التابعة لاتحاد لجان العمل الزراعي في قرية سالم ان سلطات الاحتلال عمدت الى وضع سواتر ترابية مع بداية الانتفاضة لمنع المواطنين من التنقل خارج مدينة نابلس، حيث كانت القرية تعتبر المنفذ الوحيد الى المحافظات الاخرى ومع تصعيد الاجراءات حفر خندقا حول القرية، عدا عن مستوطنة "ألون موريه" وبالتالي أصبحت القرية مغلقة بالكامل، ومنع المواطنين من اجتياز الشارع الالتفافي بالقرب من الخندق، الا ان لقمعة العيش كانت اقوى، فقد تحدى المواطنون هذه الاجراءات وكانت النتيجة استشهاده رضوان اشتيه وصايل جبارة والطفل شريف شحاده وكلهم من قرية سالم، بالإضافة الى فاطمة ابو جيش من قرية بيت دجن أثناء محاولتهم قطع الشارع الالتفافي وتجاوز الخندق.

واضاف جبارة ان الاعتماد الرئيسي على الثروة الحيوانية جعل الوضع اصعب خاصة أن سلطات الاحتلال تمنع المواطنين من تجاوز المنطقة المسموح بها وهي تتراوح ما بين ١٠٠ متر الى ٥٠٠ متر، وقد عمد بعض المزارعين الى التسلسل وتعرض الكثير منهم الى الضرب والسجن والقتل.

وتشير الاحصائيات الى أن سلطات الاحتلال صادرت ٥٠٠ دونم من مساحة القرية لصالح مستوطنة "ألون موريه"، وفي العام ١٩٩٦ قام الاحتلال بشق شارع استيطاني التفافي بعرض ٢٠ مترا يصل الى مستعمرة "ألون موريه" وقد عزل هذا الشارع حوالي ٦٠٠٠ دونم من الاراضي الزراعية ومنع أصحاب الاغنام من الرعي، ولم يستمر الوضع هنا ففي العام ١٩٩٧ قامت مجموعة من المستوطنين باقامة بؤر استيطانية جديدة مما أدى الى عزل ما يقارب ٢٠٠٠ دونم من اراضي سالم، ٧٠٪ منها اراضي زراعية كانت تزرع بالقمح والشعير و ٣٠٪ منها اراضي مشجرة بالزيتون.

وبين المزارع ناجح عبد القادر اشتيه ان سلطات الاحتلال حفر خندقا ترابيا، وبالتالي أصبح هذا الخندق مع الطريق الالتفافي من المناطق المحرمة على المزارعين الفلسطينيين ولا يمكن للمزارع ان يذهب الى ارضه التي تقع بعد الشارع او الخندق الا بعد التنسيق وان وجد فلا يمكن ان يسلم المزارع من اعتداءات المستوطنين تحت حماية الجيش. وقد احرق المستوطنون في العام ٢٠٠٢ ما مساحته ٥٠ دونما من حقول الشعير والقمح وعندما حاول اصحاب الاراضي منعهم اعترضهم الجيش، وفي العام نفسه احرق المستوطنون ٣٠٠ شجرة زيتون، كما اقتحموا بيتي وحولوه الى برج عسكري ولم يتمكن من العودة اليه الا بعد ٣ سنوات، وعشنا ليال صعبة خاصة في المنطقة الشرقية من القرية.

وذكر عبد الكريم جبارة مسؤول اللجنة الزراعية التابعة للاتحاد ان هناك ما يقارب ٤٠٠٠ رأس من الغنم في القرية هي الاخرى لم تسلم من اعتداءات المستوطنين الذي سرقوا عددا منها، احد المواطنين الذي يقع بيته بالقرب من الخندق حاصره المستوطنون وسرقوا اغنامه تحت حماية الجيش، كما ان تسلسل اصحاب الاغنام عبر الشارع الالتفافي يعرضهم للقتل في اية لحظة، حيث استشهد على هذا الشارع محمد خالد عوده وحامد عمران من قرية دير الحطب المحاذية لقرية سالم.

واضاف جبارة ان الخسائر للبلدة تقدر بالملايين، الخندق والطريق الالتفافي ومستوطنة "ألون موريه" والبؤر الاستيطانية والابراج العسكرية تقف كالصخرة على كاهل المواطنين وهناك حاليا اخطارات بهدم ١٦ بيتا، يريدون الضغط علينا ومصادرة المزيد من الاراضي.

وطالب جبارة الجهات المعنية بالتدخل العاجل لدعم المزارعين، واستصلاح الاراضي وتزويد مربي الاغنام بتنكات مياه وشق طرق زراعية واشتال خاصة في المناطق المهتدة بالمصادرة ودعم المزارعين ليتمكنوا من الثبات في ارضهم جراء هذه الهجمة الشرسة، فالمعاناة مستمرة الى هذه اللحظة وفي تفاقم مستمر اذ لا يمكن ان نبقى مكتوفي الايدي علينا ان نتحرك قبل مصادرة المزيد من الاراضي.

من جهته أوضح نائل حنايشه منسق اللجان الزراعية التابعة لاتحاد لجان العمل الزراعي عن منطقة نابلس ان قرية سالم احد مناطق القرى الشرقية "عزموط، دير الحطب، سالم، بيت فوريك، بيت دجن" تم اغلاق هذه المنطقة بشكل كامل خلال الانتفاضة الاخيرة ولا يوجد الا مدخل واحد وغالبا ما تتواجد قوات الجيش على المدخل، وقد اضطر مواطنو هذه المنطقة خلال الانتفاضة الى ترك اراضيهم والعمل في القطاعات الاخرى نتيجة للاغلاق والبؤر الاستيطانية مما جعل الوضع المعيشي صعب للغاية، بالرغم من ان هذه المنطقة زراعية بالدرجة الاولى ولا يوجد اهتمام كاف بها وغالبية اراضيها بعلية وهناك جزء من الاراضي بحاجة الى استصلاح. وقد شكلنا ٣٠ لجنة زراعية من اصل ٦٠ تجمعا سكنيا بهدف النهوض بالواقع الزراعي وهناك تواصل دائم مع اتحاد لجان العمل الزراعي الذي نفذ العديد من المشاريع في المنطقة بالرغم من اننا بحاجة الى مزيد من الجهد والعمل خاصة من المؤسسات الاخرى نتيجة لما يتعرض له المزارع الفلسطيني من مصادرة ارضه وحقه في الحرية والحياة والعيش بكرامة. يشار الى ان منطقة نابلس محاصرة بالكامل بمجمع مستوطنات آخذة بالامتداد على حساب المزارعين، وهناك مطالبات كثيرة بمد يد العون ودعم المزارع ما أمكن.





كيف نحمي ما تبقى من الأرض؟

بقلم: عصمت الشولي

يصادف الثلاثين من آذار ذكرى عزيزة على قلوبنا، تمثل بالنسبة للشعب الفلسطيني قلب حياته النابض ألا وهي ذكرى يوم الأرض، فمنذ الغزوة الصهيونية منذ ما يقارب من مئة عام كان جل اهتمامها وسلم أولوياتها هي الأرض، حيث بدأت وعن طريق الصندوق القومي الصهيوني (الكيرن كيمت) في شراء الأراضي الفلسطينية في منطقة ٤٨ في فلسطين المحتلة واستطاعت الحركة أن تحوز على نسبة كبيرة من الأرض الفلسطينية، حيث جاءت الحرب العالمية الأولى وكان من تداعياتها أن منحوا بإقامة وطن قومي لهم على الأرض الفلسطينية بوعدهم بلقور المشؤوم وما زالت الحرب مستعرة ما بين الكيان الصهيوني والشعب الفلسطيني على الأرض، فالصراع أساسه وجود لا صراع حدود رغم كل المتغيرات والمستجدات السياسية فما زال الكيان الصهيوني يقضم ويصادر الأرض ويقتلع الأشجار ويهدم البيوت ويقدم جدار الفصل العنصري كله يستهدف الأرض، لذا نرى في وضعنا الراهن أن القضم التدريجي للأرض ما زال مستمرا لفرض وقائع سياسية وقانونية لاستخدامها لفرض حل سياسي على أي جزء يتبقى من هذه الأرض، لذا يتطلب منا قوى وطنية وإسلامية وسلطة وطنية ومنظمات أهلية ومؤسسات حكومية وغير حكومية ومراكز ثقافية ونسوية وشبابية أن تهبط لتلعب دور أساسيا في الدفاع والحفاظ على ما تبقى من هذه الأرض الطيبة والإفان ما تبقى من هذه الأرض سيلتهمها غول الاحتلال والاستيطان، ولتكن هذه المناسبة مناسبة يوم الأرض شد الرجال لتوحيد الجهود وحشد الطاقات والإمكانات وحرص الصفوف للوقوف في وجه الاحتلال الصهيوني الذي يستهدف الأرض والإنسان. فالإنسان بهذا الوطن بدون الأرض سيسهل ترحيله وتهجير من وطنه لأن الأرض بمثابة القلب للإنسان فهي تضخ الدم والحافز والانتماء والارتباط بهذا الوطن، لذا نسأل ما المطلوب للحفاظ على ما تبقى من الأرض.

١. يتطلب توحيد الشعب وقواه الوطنية وتوحيد جميع الشركاء في هذا الوطن وإعداد مشروع وطني من أجل التصدي لمشاريع الاحتلال الصهيونية.
 ٢. تحديد وتوزيع المهام لكل شريك على المستوى الوطني من مؤسسات حكومية وغير حكومية وأن تلعب المؤسسات التي تعمل في مجال الزراعة دورا أساسيا واتحادنا في لجان العمل الزراعي يقوم في دور كبير في هذا المجال لكن يتطلب منه الكثير الكثير ويجب أن يتم توزيع المهام على المستوى الفصائلي لتلعب دورا رياديا في قيادتي كل الشركاء على مستوى الوطن.
 ٣. تشكيل لجان شعبية على مستوى الوطن كله (المدينة، الريف، المخيمات) للدفاع عن الأرض وأن لا تكون هذه اللجان مناطقية في البؤر الساخنة كبلعين، المعصرة، عصيرة القبلية، بورين وإنما يجب أن تكون شاملة على مستوى الوطن.
 ٤. تطاير المزارعين والفلاحين في نقابات وجمعيات في القطاع الزراعي للدفاع عن حقوقهم المسلوبة والمهمشة جدا في هذا الوطن.
 ٥. العمل من قبل المؤسسات التي تعمل في الزراعة والقوى الوطنية في دفع السلطة لرفع نسبة وزارة الزراعة في الموازنة الفلسطينية والتي لا تتعدى الآن ٠,٧٪ رغم أن أساس الصراع مع الاحتلال هو الأرض وأن عماد الدخل الوطني في هذا الوطن يعتمد على الزراعة.
 ٦. تقديم الدعم والمساعدات العينية والمادية واللوجستية خصوصا للمزارعين لربطهم بالأرض.
 ٧. تعزيز ثقافة الانتماء للأرض وهذه مهمة جدا رغم تغيبها من الجميع، وأن تلعب القوى الوطنية دون استثناء دورا أساسيا في هذا الموضوع من خلال عمل كتيبات وبيانات ثقافية تحض على الانتماء والالتصاق بالأرض ولتلعب مؤسساتنا التعليمية دورا كبيرا في بذر بذور الانتماء لدى أطفالنا وشبابنا في المدارس والمعاهد والجمعيات.
 ٨. التنسيق بين الفصائل والقوى الوطنية لخلق مقاومة شعبية شبه يومية للتصدي للاحتلال وألا تقف مقصورة على الفهم المناطقي.
- نرى بما تقدم أن هذه العوامل تلعب دورا أساسيا للحفاظ على ما تبقى من الأرض وإلا بعدها لا ينفع الندم.

الأطماع الإسرائيلية للسيطرة على المياه الفلسطينية

جهد جرادات

منسق اللجان الزراعية في محافظة الخليل

هناك بُعد هام في الصراع العربي الإسرائيلي منذ نشأة الدولة اليهودية، يمكن تسميته بالبعد المائي أو الصراع المائي. فقد كانت المياه من أهم الأمور التي أخذتها إسرائيل في عين الاعتبار عند صياغة أهداف وغايات الدولة اليهودية المنشودة (من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل)، ذلك لما للمياه من أثر قوي وأساسي في تدعيم أهداف الحركة الصهيونية العالمية والمنتملة في زيادة الرقعة الزراعية وزيادة عدد المستوطنات من أجل جلب المزيد من المهاجرين إلى فلسطين.

أدركت الحركة الصهيونية منذ احتلالها لفلسطين عام ١٩٤٨ أهمية أن تحتوي حدود الوطن القومي اليهودي على مصادر المياه الضرورية لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولجلب مزيد من المهاجرين اليهود إلى فلسطين وتثبيت أقدامهم فيها. وتجدر الإشارة هنا إلى ان الصهيوني «فريشرواسررغان» قد لخص بدقة المخططات التوسعية الإسرائيلية في كتابه «حدود أمة» على صعيد الموارد المائية المتوفرة في المناطق المتاخمة لفلسطين. قال: «لما كانت المنظمة الصهيونية تهدف إلى جمع أكبر عدد من الناس في أرض محدودة المساحة أصبح من الواجب وضع مخططات للري واسعة النطاق ولما كانت الموارد المائية محدودة في فلسطين فقد جرى توسيع تلك المخططات لتشمل الأراضي الواقعة إلى الشمال والشمال الشرقي من فلسطين كي تصل إلى منابع الأردن والليطاني وثلوج حرمون وتأمين مصدر الطاقة الكهرومائية من الليطاني واليرموك».

إن السلوك الإسرائيلي الحالي والمتنقل في محاولة السيطرة على المياه في المنطقة ما هو إلا تطبيق للنظريات والدراسات التي قامت بها الحركة الصهيونية العالمية منذ أواخر القرن التاسع عشر والتي رأت أن السيطرة على مصادر المياه في المنطقة هو العامل الأساسي والمهم في دعم إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. حيث احتلت الاعتبارات المائية مساحة واسعة في تفكير قادة الحركة الصهيونية منذ «تيودور هيرتسل» وحتى يومنا هذا، فقد كتب «هيرتسل» مؤسس الحركة الصهيونية في روايته «الأرض الجديدة... الأرض القديمة» حيث كان يصف مستقبل المجتمع اليهودي الذي سيقوم على الاستيطان والاستعمار لأرض فلسطين ما يلي:

«أن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة - القديمة هم مهندسو الماء. فعليهم يعتمد كل شيء، من تجفيف المستنقعات إلى ري المساحات الجديدة، وإلى إنشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية من الماء».

كما كتب اليهودي الأمريكي «هوراس ماير كالن» في كتابه «الصهيونية والسياسة العالمية، بالحرف الواحد:

«إن اقتصاد فلسطين وعدد الناس الذين يمكنها إعالتها، ومكانتها الثقافية وتنظيمها الاجتماعي، يجب أن تعتمد إلى حد بعيد على درجات التصنيع التي يمكنها تحقيقها. والتصنيع يعتمد على الطاقة... ولا يمكن لهذه الطاقة إلا أن تنحصر بالطاقة المائية. فالطاقة المائية هي مسألة حدود، والحدود الشمالية بنوع خاص، أن مستقبل فلسطين بأكمله هو بأيدي الدولة التي تبسط سيطرتها على الليطاني واليرموك و منابع الأردن».

بدأ اليهود تنفيذ مخططاتهم للسيطرة على مصادر المياه في فلسطين منذ عهد الانتداب البريطاني من خلال المشاريع التي نفذتها أو تبنتها الحركة الصهيونية، ويمكن تقسيم مراحل السيطرة الإسرائيلية على المياه في فلسطين إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل عام ١٩٤٨

وهي مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين، حيث بدأت بريطانيا منذ فترة الانتداب اهتمامها بالمياه في فلسطين بدفع من الجماعات اليهودية، ففي عام ١٨٧٣ أرسلت بريطانيا بعثة برئاسة الجنرال «تشارلز وارن» نشرت تقريرها عام ١٨٧٥ والذي تضمن أول إشارة إلى الدعوى اليهودية القائلة بإمكان اتساع فلسطين لإسكان المزيد من البشر، وأكد انه يمكن زراعة المناطق الجنوبية في النقب إذا أمكن نقل بعض كميات من المياه المتوفرة شمال فلسطين. وفي مؤتمر السلام الذي عقد عام ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى بذل زعماء اليهود محاولات مستمرة حتى يعترف المؤتمر بتوسيع حدود فلسطين لتشمل الأراضي التي ينبع منها روافد نهر الأردن حتى يستطيعوا السيطرة على نظام النهر بأكمله.

وفي عام ١٩٢٦ استطاع اليهود الحصول من الحكومة البريطانية - المنتدبة على فلسطين على امتياز لمدة سبعين عاما لاستغلال مياه نهر الأردن واليرموك في توليد الطاقة الكهربائية سمي «بامتياز روتنبرغ».

توالى الدراسات بعد ذلك لاستغلال مياه نهر الأردن واليرموك. وأسفرت هذه الدراسات عن تنفيذ عدد من المشاريع منها مشروع «ايونيدس» عام ١٩٣٧ لاستغلال مياه نهر الأردن واليرموك وتخزين الفائض من مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا. وقد رفض الإسرائيليون مشروع «ايونيدس» لأنه يعطي للفلسطينيين والأردنيين جزءا من مياه نهر الأردن واليرموك.

وعلى هذا الأساس تم انتداب احد خبراء جيولوجيا المياه وهو «والتر كلاي لاودر ميلك» الذي وضع مخططا شاملا لتنمية الموارد المائية في فلسطين ونشر ذلك في كتاب بعنوان «فلسطين أرض الميعاد» عام ١٩٤٤ ويوفر مشروع «لاودر ميلك» مياه لما لا يقل عن أربعة ملايين يهودي، بالإضافة إلى مليوني نسمة من العرب واليهود الموجودين في إسرائيل، وذلك بالاستيلاء على مياه نهر الأردن ومصادرنا في منطقة تل القاضي ونهري الحاصباني وبانياس، كذلك الاستيلاء على نهر الليطاني لري أراضي النقب وتجفيف بحيرة الحولة وإمرار نهر الأردن إلى بيسان ثم إلى النقب. ونقل جزء من مياه البحر المتوسط لتعويض نقص مياه نهر الأردن الواصلة إلى البحر الميت.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد ١٩٤٨

بعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ بدأ المستوطنون في تحويل مياه نهر الأردن فتصدى لهم العرب أصحاب الأراضي في المنطقة وتدخلت الحكومة الإسرائيلية فاستولت على أراضي العرب وطردت أصحابها. وشرعت إسرائيل في ضخ مياه نهر الأردن إلى النقب وقابل ذلك رد فعل من الحكومات العربية واستمر التوتر والنزاع حول تحويل مياه نهر الأردن بين الأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل. في غضون هذا النزاع على موضوع المياه، قرر الرئيس الأمريكي «إيزنهاور» في ١٦/١٠/١٩٥٣ تكليف «أريك جونستون» كممثل شخصي له بمهمة التفاوض مع دول المنطقة (سوريا ولبنان والأردن وإسرائيل) لمحاولة إقناعها بمشروع لاستثمار الموارد المائية في حوض نهر الأردن، وذلك بدلا من مشروع «ملزبوتجر» عام ١٩٥٢ والذي يحفظ حقوق الأردن وسوريا، حيث وضع هذا المشروع بمساعدة وكالة الغوث الدولية للاجئين. وبعد عامين من المفاوضات بين الأطراف المتنازعة انتهى إلى وضع خطة تتضمن إقامة مشروعات لتوليد الطاقة ولتخزين المياه وتوزيعها بين سوريا ولبنان والأردن وإسرائيل، ويتضمن مشروع جونستون في شكله النهائي في ٣٠ سبتمبر/ ١٩٥٥ إنشاء سد على نهر الحاصباني وتحويل مياه انهر بانياس والحاصباني والوزاني لري مناطق الجليل والحولة ووادي مرج بن عامر في الأراضي المحتلة وإنشاء سد على نهر اليرموك لتحويل مياه فيضانات النهر إلى بحيرة طبريا، وباختصار فإن هذا المشروع يهدف إلى حل مشاكل إسرائيل المائية على حساب الدول المجاورة وهي الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان.

وهناك مشروع آخر امتد سبع سنوات من عام ١٩٥٣ ولغاية ١٩٦٠ عرف بمشروع «خطة سميث»، هدف هذا المشروع إلى زيادة الإنتاج الغذائي في إسرائيل ليسد ٧٥٪ من الاحتياجات الغذائية وذلك عن طريق استغلال مياه الينابيع والمياه السطحية والجوفية في الأراضي المحتلة واستغلال مياه نهر الأردن، مما يرفع كمية المياه المتوفرة للإسرائيليين من ٨١٠ ملايين متر مكعب عام ١٩٥٣ إلى ١٧٣٠ مترا مكعبا عام ١٩٦٠.

المرحلة الثالثة: ما بعد عام ١٩٦٧

بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، تمكنت إسرائيل من السيطرة العسكرية الكاملة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ومواردها المائية كافة. حيث كان السكان العرب في الضفة الغربية قبل احتلال ١٩٦٧ يستفيدون من ثلاثة مصادر في استثماراتهم الزراعية والصناعية: الأول نهر الأردن، والثاني الينابيع، والثالث الآبار. وبالرغم من ضآلة وتواضع هذه الموارد بالنسبة للحاجة المتزايدة للسكان العرب في الضفة الغربية، جاء الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ ليفرض سيطرته على هذه الموارد المحدودة ويمنع استثمار بعضها ويحد من استثمار البعض الآخر. حيث بدأت إسرائيل بتنفيذ خططها للسيطرة على المصادر المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال الوسائل والإجراءات التالية:

١- تدمير الآبار والمضخات التي كان يستخدمها المزارعون العرب على طول نهر الأردن بحجة الأمن، حيث كان المزارعون قد أقاموا ١٤٠ مضخة ليستفيدوا منها في ري الأراضي الزراعية، وما أن حلت نكبة الاحتلال حتى فوجئوا بالإسرائيليين ينسفون تلك المضخات، ويمنعونهم من استثمار أراضيهم بحجة أن ضرورات الأمن تقتضي جعل المنطقة حزاما آمينا للمحتلين.

٢- تلوين مياه نهر الأردن، حيث حول الإسرائيليون مياه ينابيعهم المألحة غربي بحيرة طبريا إلى نهر الأردن لجعلوه مصرفا مالحا لا تصلح مياهه لري الأراضي الزراعية على ضفتيه.

٣- فرضت السلطات الإسرائيلية على استثمار مياه الينابيع والآبار قيودا وحدودا يمنع تجاوزها، حيث أصدرت السلطات العسكرية الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ ولغاية ١٩٨٩ أكثر من ٢٠٠٠ أمر وقانون عسكري تتعلق بالأراضي العربية المحتلة وبالمياه. فمثلا صدر القرار المسمى «صلاحيات أحكام المياه» تبعته قرارات أخرى عديدة انتهت في مجملها إلى إجراء تعديلات رئيسية على قوانين وأنظمة المياه التي كان معمولا بها عشية حرب حزيران ١٩٦٧ في الأراضي العربية المحتلة. وبالتالي فقد سيطرت إسرائيل على ٨٥٪ من مياه الضفة الغربية.

٤- إصدار أمر عسكري بنقل جميع الصلاحيات بشأن مياه الضفة الغربية إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي والهيئات المائية الإسرائيلية وعلى الفور تم تجريد حصص المياه في الضفة الغربية للفلسطينيين، وإسهام ذلك في تدهور الاقتصاد الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية. وإصدار قرار يتضمن عدم السماح للمواطنين العرب بإقامة أو تجميع أو امتلاك أو تشغيل تجهيزات مائية إلا بعد الحصول على ترخيص من الحاكم العسكري الإسرائيلي الذي يتمتع بصلاحيات الموافقة على منح الترخيص أو رفضه دون إبداء الأسباب.

٥- إقامة المستوطنات فوق خزانات المياه الجوفية، واستغلال مياهها لصالح المستوطنات وضخ جزء من مياه الضفة الغربية إلى داخل الخط الأخضر. وفي عام ١٩٧٩ أشار تقرير لجنة تحديد موقف إسرائيل من الحكم الذاتي إلى أن الاتجاه الإسرائيلي فيما يتعلق بموارد الضفة الغربية من الماء هو على النحو التالي:

١- إن السيطرة على موارد المياه هو ضروري باستمرار سياسة الاستيطان والتوسع فيها، بل أن السيطرة على موارد المياه ضروري لإمداد إسرائيل بالمياه حتى في ظل الحكم الذاتي للفلسطينيين أو حتى في مفاوضات الجلاء عن الجولان.

٢- ضرورة استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية وتأمين المياه داخل الخط الأخضر وعرض تاجير المياه مقابل الانسحاب من بعض مناطق الضفة الشرقية بالملكة الأردنية الهاشمية.

العمل الزراعي ينظم دورات تدريبية في مشروع تحسين الدخل والأمن الغذائي



رام الله- نظم اتحاد لجان العمل الزراعي دورات تدريبية في مواضيع النحل والتصنيع الغذائي والحدايق المنزلية ومهارات الاتصال للمستفيدين، وذلك ضمن مشروع تحسين الدخل والأمن الغذائي للأسر الضعيفة في محافظة رام الله من خلال تمكين المرأة الريفية بمشاريع مدرة للدخل، وذلك بالشراكة مع مؤسسة فاندسو الاسبانية. وبين الاتحاد أن المشروع يستهدف المرأة الريفية في خمس قرى بمحافظة رام الله هي: نعلين، بلعين، كفرعين، المغير، بيتين، حيث يهدف المشروع إلى تمكين المرأة الريفية وبناء قدراتها وتعزيز دورها اجتماعيا واقتصاديا، مشيراً إلى أن المشروع تضمن في المراحل السابقة التنسيق مع اللجان الزراعية في القرى المستهدفة لاختيار المستفيدين وتوضيح أهداف المشروع ومراحل تنفيذه، ويشتمل المشروع بالإضافة إلى التدريب على توزيع أدوات ومعدات ومواد نحل وتصنيع غذائي وحدايق منزلية. يأتي ذلك ضمن برامج الاتحاد في تعزيز وتمكين المرأة الريفية وتفعيل دورها الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال حملات التوعية والمشاريع الزراعية الخاصة بالنساء.

في يوم الارض...

على ماذا تفاوضون؟؟

المفاوضات وهذا يتطلب الحد من الاستفزازات الاسرائيلية وتنفيذ اجراءات بناء ثقة.

بالتالي ستدفع الادارة الامريكية سريعا باتجاه استئناف المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة بعد أن تقدم حكومة نتانياهاو على تنفيذ بعض اجراءات بناء الثقة تجاه السلطة الفلسطينية، التي لن تشمل على الاطلاق تجميد الاستيطان، حيث سنجد أن الاحتلال سيواصل على الارض عمليات الاستيطان والتهويد ونهب الارض سيما في القدس، لكن دون ضجيج اعلامي هذه المرة، حتى لا يتم احراج الادارة الامريكية، وزيادة حدة الخلافات معها. كذلك عدم احراج الانظمة العربية التي لن تتغير مواقفها خلال قمة سرت في ليبيا.

إن الامر الهام في هذا الإطار يكمن في الموقف والسلوك الفلسطيني، الذي أدمن التفاوض والمراهنة على امكانية فرض حل امريكي على الاحتلال، فالحل المأمول فرضه لن يستجيب للحد الأدنى من المطالب المعلنة من الجانب الفلسطيني هذا أولاً، ثم إنها إمكانية لن تتحقق طالما أن العامل الذاتي الفلسطيني مفكك ومنقسم وخياره الوحيد هو المفاوضات والمراهنة على الرعي الأمريكي لعملية السلام.

إن الإصرار على التفاوض كخيار وحيد استراتيجي في ظل استمرار النهب والتوسع الاستيطاني وفي ظل عدم تحديد مرجعية واضحة ومحددة للمفاوضات، فيما يصير الاحتلال على أن القدس خارج التفاوض وأن باقي الضفة الغربية هي أرض متنازع عليها، هو وصفة للاحاق المزيد من التدمير في القضية والحقوق الفلسطينية، فعملياً لم يبق الكثير من الاراضي للتفاوض بشأنها طالما أن القدس والكتل الاستيطانية الكبرى خارج المفاوضات، وطالما أن الجرافات تمعن في تجريف ونهب الاراضي الفلسطينية.

إن الاحتلال ورغم الخلافات مع واشنطن هذه الأيام، يعيش في مرحلة من أفضل مراحل احتلاله لأرضنا، فهو ومنذ فترة ليست قصيرة لا يدفع ثمن احتلاله، وهو يراكم المزيد من عناصر القوة العسكرية والاقتصادية في ظل التهدة الشاملة في الضفة وقطاع غزة، ولا يواجه ضغوطاً دولية بمعنى الكلمة، كل هذا في ظل انقسام فلسطيني الحلق اضراراً فادحة في القضية والحقوق الفلسطينية وفي مختلف مناحي الحياة في الاراضي الفلسطينية.

إن المقدمة الاولى والاساسية للنهوض الفلسطيني هي إنهاء حالة الانقسام واجراء مراجعة شاملة للاوضاع في الساحة الفلسطينية تقضي الى اتفاق شامل على برنامج اجماع وطني فلسطيني يحدد بوضوح الخطوط الحمراء الفلسطينية، كذلك الاتفاق على وسائل النضال الفلسطيني لاستعادة الحقوق، وعلى الإطار الموحد لقيادة النضال أي منظمة التحرير الفلسطينية واحدة موحدة بعيدة عن الاستخدام والتنكر هنا وهناك. فبدون إنهاء حالة الانقسام ومعها الصراع على سلطة وهمية تحت قبضة الاحتلال، والاتفاق على وسائل وبرنامج وأداة النضال، ووقف المراهنة على حسن نوايا الراعي الامريكي المنحاز حتى النخاع لإسرائيل لن يجد المتمسكون بخيار المفاوضات أرض للتفاوض عليها.

مأساة بستان

بقلم: رناد زعرب

بستان يوجد فيه كل ما طاب للعين رؤيته من اشجار و نباتات و للاذن سماعه من تغريد العصافير و خريف الينابيع و عبريا ما بعده عبر، وكان هذا البستان موجود بين خمس قرى تعود ملكيته إلى هذه القرى الخمس، فالكمل يأكل منه، و في ايام الربيع يجلسون مستمتعين بمنظره و عبيره.

وفي يوم من الايام أتى رجل على مختار احدى القرى متذمرا مستاء، فطلب منه المختار ان يهدأ ويقص عليه قصته، و بدأ الرجل بقص قصته و تبين انه في اثناء مروره بجانب البستان اوقفه قطاع طريق واخذوا منه كل ما يملك من نقود، وان زعيم هؤلاء الرجال يدعى «هرتل» و انه لا يبالي بأحد، و كان رد المختار بان الامر ليس بحاجة الى كل هذا التذمر و وعد الرجل بان يحل له هذه القضية بطريقته. و في وقت ليس ببعيد اتى رجل إلى مختار قرية ثانية، و لم يكن بحالة جيدة ولما طلب منه المختار ان يقص عليه سبب هذه الحالة، قال له الرجل: بينما كنت اقفط بعض الفاكهة من البستان فإذا برجال يأخذوا مني كل الفاكهة ويضربونني و يأخذوا كل ما املك من نقود، و بعد ذلك قام بضربي احدثهم وقال لي انه زعيمهم و ان اسمه «هرتل»، و لكن هذا المختار ايضا لم يبدي اي اهتمام للموضوع و أوضح للرجل انه سيأتي له بحقه.

ولم تكد تمر هاتين الحادثتين إلا بحادثة مشابه تحصل في قرية مجاورة، «فهرتل» قام بأخذ حمار احد المزارعين وضربه وهدده بعدم دخول هذا البستان بتاتا، وعندما شكوا هذا الرجل شكواه الى مختار قريته لم يفعل شيئا كالعادة.

مرت عدة ايام و إذا برجل من قرية اخرى يركض الى مختار قريته مفزوعا خائفا، فطلب منه المختار ان يقص عليه سبب هذا الفزع، فشكا له سرقة اغنامه بينما كان مارا بالبستان، و الذين سرقوا اغنامه هي العصابة نفسها التي فعلت كل اعمال العنف والسرقة للقرى المجاورة.

وعندما شاع صوت هذه العصابة في جميع القرى، تقرر عقد اجتماع للمخاتير الخمسة للقرى، و يا لبيته لم يقرر فكل مختار يريد عقد الاجتماع في قريته، فاصبح كل واحد منهم يذكر غيره بصفاته وصفة قريته سبب دعوته لاقامة الاجتماع فيها، و لكن دون جدوى، فالكمل مصمم على رأيه و تبريره.

وبعد طول انتظار تقرر ان يعقد هذا الاجتماع في منطقة محايدة للقرى الخمس، واتفق الجميع على قرية يسهل على الجميع وصولها، وعقد الاجتماع بعد ساعات من التناحر والتجادل و بعد طول انتظار خرج احد المخاتير مخاطبا الناس المتعشقين لسماع نتائج الاجتماع و اخبرهم بان هناك اختلافا بين المخاتير على من سيقوم برؤس هذا الاجتماع، و أن الاجتماع سيؤجل حتى يتم حل هذه المعضلة. الوقت يمر و«هرتل» ورجاله يعيئون في البستان فسادا، و يأتون برجال اخرين ليحكموا قبضتهم على البستان بكل ما فيه من خيرات، و لا احد يحرك ساكنا، و حال البستان يقول:

لقد اسمعت لو ناديت حيا
و لكن لا حياة لمن تنادي
و يمر الوقت و يتفق المخاتير على حل، فذوي العقول النيرة واصحاب الباع الطويل بالقضايا العالقة وجدوا حلا وهو القرعة لمن سيقترأ الاجتماع، فحدد يوم عقد الاجتماع، و تم معرفة المختار الذي سيقترأ الاجتماع، و بدأ الاجتماع برئاسة مختار على قدر عال من الذكاء والخبرة العملية، وبعد انتظار طال حتى مل الجميع خرج احد المخاتير ليخبر الجميع النتيجة التي توصلوا اليها بخصوص البستان الذي استولى عليه «هرتل» ورجاله، فكانت النتيجة ان جميع المخاتير اختلفوا على تسمية الاجتماع، وانه سيتم تأجيله الى يوم اخر. وفي رحلة البحث عن الاتفاق تمر الايام وتستمر الخلافات المصرية بين المخاتير فيوم يؤجل الخلاف على من قضيته لها الاولية في النقاش و يوم للخلاف على من تضرر اكثر من غيره و الخراب يستمر في المنطقة «فهرتل» ورجاله لم يتوقفوا الى حد البستان فقد وصلوا استيلائهم على المناطق المجاورة للبستان، وأصبح مجرد المرور من جانب البستان تعريض النفس للموت. فالعصابة التي بدأت بقطع طريق على رجل اصبحت اليوم كيان مستقل بنفسه يستولي على افضل وأخصب بقعة في المنطقة، بل أصبح كيانا يهدد كل من حوله، حتى اضطر جميع المخاتير ان يخضعوا للجميع الشروط التي تفرضها عليهم هذه العصابة، والذين عللوا سبب خضوعهم هذا لدواعي امنية لا يمكن للسكان ان يفهموها.

سجينيوس، هكذا عرفته

بقلم: محمد الرفاعي

هكذا عرفته، عندما ترعب بيننا في سجن النقب وفتح دفتره الذي يحفظه عن ظهر قلب ثم راح يلقي بشعره أمامنا في أمسية شعرية لا تزال تلمح وتتخمر في ذاكرة الايام الماضية، كاد الحلم ان يتحقق ثم راح ينحسر بعد الحرية ثم عاد بأشراقته من جديد ليتحول الى ديوان شعر صاغ فيه الشاعر والصديق جمعه الرفاعي أجمل وأقوى الكلمات المصاغة بطريقة ملفتة، انبثقت في ظروف لا يعرفها الا من لاقى مرارة السجن والذكريات، فكانت الثمرة ناضجة بقدر كلماته، والفرحة تجاوزت حدود منطق الحلم عندما أخبره مركز أوغاريت الثقافي أنه ينوي طباعة ديوانه ونشره، وقد نال ما استحق. سجينيوس هو ديوان شعر مؤلف من ٧٨ صفحة، نتاج ما كتبه الشاعر داخل الاسر حيث أمضى ثلاث سنوات. يرتبط الاسم بواقع الحال، بواقع السجن وقصة النبي يوسف عليه السلام، هناك حيث التفتحت

الذكريات بمأساة الفلسطيني العالق في زنزاة البؤس والاصرار، من رعشة الانتظار في سنوات العمر، من حب وهاجس شاعر تعلم الا يكتب في الظروف العادية، استثناء منطقته في محاكمة التاريخ، سيد الموقف حين يحاكي طائر حط على شبك الزنزاة، وظل ابتسامه ساخرة ترافق حيرته.

سجينيوس

بأي حق يرفضون الشمس

أن تنسل عندك؟

قل لي: بأي حق يرفضون حتى الخبز تلعفه

لننقار على الشباك مفتوح؟

لأن كفيك قد زجلنا بربدا للحنان

فاهدلت أناملها.

رحل والده تاركا بصمة من الذاكرة لأجيال تربت على ما انبثقت عليه، وفي النزيف كان القلق يحيط بالشاعر في زنزانه وهو يعيد ما تخمره الذاكرة الى

الكلمات، وقبل رحيل الوالد خرجت كلماته:

رأيتك أيها القلق المخيا في النزيف

رأيتك مع أبي وهو يقرأ المولد النبوي

”صلوا عليه وسلموا تسليماً - الله زاد محمدا تعظيماً“

ومع أبي وهو يعلمني كيف أقلم الزيتون

ليزاد ما موسمنا

رأيتك مع أمي وهي تنسج قش السنابل

لتصنع صينية واحدة للخبز

وأخرى وهي تعلقها على جدار البيت.

ديوان ” سجينيوس“ من دواوين الشعر التي تستحق القراءة مرتين، والتفكير ثلاث مرات، وهنا تستحق المؤسسات الثقافية التي تعنى وتهتم بابداعات الشباب كل التقدير والاحترام لما تقدمه من مساهمات جديدة في دعم ونشر الابداعات الادبية الفلسطينية.

معطيات حول الاستيطان والجدار والتهويد

بقلم: ماجد ناصر

الاستيطان، الجدار، التهويد، جميعها مفردات ترتبط في الذاكرة الفلسطينية باعتداءات الاحتلال واستهدافه للإنسان الفلسطيني والأرض الفلسطينية، فالإنسان والأرض هما محور الاستهداف الرئيسي بالنسبة للاحتلال في هذا الصراع القائم على أرض فلسطين. في ملف الاستيطان فإن تاريخ الحركة الصهيونية قائم على الاستيطان والاستيلاء على الأرض حتى قبل إنشاء ما يسمى بدولة إسرائيل كانت فكرة إنشاء المستوطنات قائمة بدءاً من العام ١٨٨٧ حيث تم إنشاء أول مستعمرة وهي بوابة الأمل (بتاح تكفا) ثم «ريشون لتسيون»، واستمر تطبيق هذا النموذج بصورة شرسة بعد احتلال الضفة الغربية بعد العام ١٩٦٧، فقد عمدت إسرائيل إلى اتباع سياسة بناء المستوطنات على أراضي الضفة الغربية لأسباب تعتبرها أمنية ودينية ولكنها في جوهرها تهدف إلى إبعاد من ذلك بكثير، بمعنى أن الهدف النهائي هو السيطرة على الأرض ونفريتها من سكانها، وهذا يقسر الانتشار الواسع لتلك المستوطنات على مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية، حيث يخضع حالياً ما يزيد عن ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية رسمياً للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية. حالياً يبلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية ٢٠٧ مستوطنة، هذا بالإضافة إلى ٢١٧ بؤرة استيطانية، ويبلغ عدد المستوطنين حوالي ٥٠٠ ألف مستوطن، مساحة تلك المستوطنات بمخططاتها الهيكلية هو ٤٨٦ كم^٢ يضاف إلى ذلك ٢١٠ قواعد عسكرية بمساحة ٣٨ كم^٢، كما أن هناك مساحات مصنفة كأراضي عسكرية مغلقة بمساحة ٩٩٠ كم^٢. إن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد فقد شرعت الحكومات الإسرائيلية إلى إنشاء شبكة من الطرق الالتفافية لربط تلك المستوطنات ببعضها البعض حيث أنشأت ما يزيد عن ٨٠٠ كم والناتجة من تلك الطرق دمرت آلاف الدونومات من الأراضي الزراعية وحولت التجمعات السكانية الفلسطينية إلى كتنونات معزولة، وبالفعل فقد أجرت إسرائيل تجاربها خلال الانتفاضة الأخيرة بحيث عزلت كل التجمعات السكانية الفلسطينية وأبقت على حركة تلك الطرق سالكة للمستوطنين واعتبرت ذلك واقعا قائما إلى الآن. ولإلقاء الضوء على حجم التوسع للمستوطنات الإسرائيلية فقد نشرت الإدارة المدنية في العام ١٩٩١ مخططات هيكلية للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بما في ذلك القدس كما في الجدول التالي:

المحافظة	مساحة المحافظة «كم ^٢ »	مساحة المنطقة العمرانية الفلسطينية «كم ^٢ »	مساحة المستوطنات الإسرائيلية «كم ^٢ »	مساحة المخطط الهيكلية للمستوطنات الإسرائيلية «كم ^٢ »
جنين	٥٧٣	٢٧,٨٧٢	٣,٩٥٩	٢٢,٧٦٦
طوباس	٣٦٦	٥,١٧٠	٧,٥١٨	١٢,٥٣٢
نابلس	٦١٤	٢٥,٤٣٨	١٦,٢٤٨	٢٥,٧٠٩
طولكرم	٢٤٥	١٩,١٠١	٣,٦١٩	٥,١٥٠
قلقيلية	١٧٤	٨,٤٦٦	١١,٧٧٠	٢٥,٣٩٠
سلفيت	٢٠٢	٨,٧١٩	١٨,١٤٧	٣٧,٩٥٩
أريحا	٦٠٩	٧,٩٩٠	٢٣,٤٢٥	٧٧,٣٠٥
رام الله	٨٤٩	٤٧,٨٥٠	٣١,٢٦٨	٦١,٢٣٣
القدس	٣٥٤	٣٥,٦٤٦	٤٠,٠١١	١١٨,٧٢٠
بيت لحم	٦٠٨	٢٥,٣٧٠	١٨,١٥٨	٤٠,٦٩٧
الخليل	١٠٦٨	٨٣,٢٢٤	١٤,١٤٢	٥٨,٨٠٢
المجموع	٥٦٦١	٢٩٤,٨٤٦	٦٦٢,٨٨١	٤٨٦,٢٦٢

المصدر: من دراسة لمعهد الأبحاث التطبيقية (أريج)

انسجاماً مع ما سبق وعملاً بالإستراتيجية الخاصة بالسيطرة على الأرض فقد شرعت الحكومة الإسرائيلية في شهر حزيران ٢٠٠٢ ببناء ما يعرف بالجدار العازل والذي بلغ طوله ٧٨٦ كم وكما هو الحال فإن السبب المعلن وراء ذلك هو الدوافع الأمنية، لكن البحث في الحقائق المذهلة لأثار ذلك الجدار تعطينا صورة واضحة عن الهدف الرئيسي من إنشائه، فطول الجدار يزيد عن ضعفي طول خط الهدنة (الخط الأخضر) الذي تقرر في العام ١٩٤٩، بالإضافة إلى أن ٢٠٪ فقط من مسار الجدار هو على خط الهدنة في حين أن باقي مسار الجدار هو داخل أراضي الضفة الغربية حيث تصل نسبة الأراضي المتضررة إلى ١٠,١٪ من أراضي الضفة والقدس أي ٥٦٠ ٥٧٠ دونماً منها ٢٣٨٣٥٠ دونماً أراضي معزولة خلف الجدار.

وقد بينت دراسات توثيقية أن الجدار ومنذ البدء بإنشائه ألحق أضراراً بحوالي ثلاثة وخمسين تجمعاً فلسطينياً في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية وحدها وهي مناطق تضم حوالي ١٤١,٨٠٠ نسمة و شملت الأضرار المباشرة تدمير حوالي ثلاثة وثمانين ألف شجرة زيتون و فواكه و ٣٧ كيلو متر من شبكات الري و ١٥ كيلو متر من الطرق الزراعية. وعليه فإن الجدار قد عزل ٢٣٨,٣٥٠ دونم من الأراضي الواقعة بين الخط الأخضر والجدار و ٥٧٪ من هذه الأراضي مزروعة بالزيتون ومحاصيل أخرى، وقد كان لذلك أثر إنساني كبير على حياة السكان الذين يعتمدون في حياتهم على زراعة أراضيهم التي عزلت خلف الجدار خاصة أن إسرائيل أنشأت ما يعرف بالبوابات والتي يمكن من خلالها السماح لمن يملك تصريح بالعبور إلى أراضيهم للعمل بها وهي تمنح فقط لمن يفتت ملكيته للأرض وغالباً تعطي لكبار السن غير القادرين على العمل مما يعني في نهاية الأمر إلى ترك خدمة الأرض والعزوف عن زراعتها وهذه هي المحصلة النهائية المطلوبة من إنشاء الجدار الأمر الذي يسهل السيطرة عليها. إن إنشاء الجدار وإنشاء وتوسيع المستوطنات والسيطرة على الأرض لأسباب لها أول وليس لها آخر وجميعها تصب في العمل على تهويد الأرض الفلسطينية وهو الأمر الذي تسعى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتجسيده من خلال تطبيق سياسة وفرض الأمر الواقع الأمر الذي يؤدي إلى تمييز ونسف أي جهود باتجاه قيام دولة فلسطينية من خلال تقويض كل الفرص الممكنة.

والأرض كما قال علماء الفلسفة: «أن هناك رمزية معينة للعلاقة بين المرأة والأرض.. وإذا صح التعبير فهي أكثر من الوطن لأن الأرض هي الأم، والأرض رحم.. والمرأة أيضاً أم ورحم تلد باستمرار؛ لكن الأرض هي الأم التي نعود إليها دائماً، والمرأة هي وطن؛ لأن الوطن يعني الكنف والملاذ الذي يحيط بنا ويجمعنا».

والمرأة بمعنى من المعاني وطن.. لأنها كنف الرجل ومسكنه. والأم والوطن صنوان لا يفترقان الأبناء يتساوون عند الأم وكذلك المواطنون سواسية كإبناء وطن واحد، الأم لا تفرق بين أبنائها ولو اختلفت أفكارهم وآرائهم.

فما بالك في ما يخطر في أذهاننا عند ذكر المرأة الفلسطينية عامة والمناضلة خاصة التي قدمت التضحيات الجسام في النضال الوطني من أجل استرجاع أرضها وتحريرها، حيث استشهد آلاف منهن وهدمت بيوتهن واعتقلت المئات ومع ذلك واجهن الحياة الصعبة والكادحة مثابرات لصنع الصمود والثبات، وها هي اليوم تستقبل يوم الأرض بوضع طغى عليه الحزن والبؤس بتهويد القدس والمسجد الأقصى.

ورغم أن المرأة الفلسطينية، مضي عليها أكثر من عشرات الأعوام تحت الاحتلال الصهيوني، إلا أنها ما زالت متماسكة ومحافظه على عروبته ودينها وقيمتها وأخلاقها، كما زادت نسبة التعليم بينهن كثيراً، وزادت نسبة النساء العاملات أكثر من ذي قبل، وتنبوأ المرأة الفلسطينية مراكز وظيفية وعملية عالية، بمواقع العمل المختلفة رغم انف الاحتلال الصهيوني، كذلك زاد انفتاحها الاجتماعي يوماً بعد يوم كما تتسع أفقها ومداركها وثقافتها، تتسع مجالات حريتها الشخصية والعملية مع زيادة علمها وثقافتها، وحالتها الصحية اليوم تختلف عن ذي قبل نتيجة للوعي الصحي والثقافي، ولكن لم تنس في الوقت نفسه الأرض التي تحررتها وتبذرها وتحصدها لأنها موقنة تماماً أنها مهما منحتها اهتماما سوف تجود عليها برزق وعطاء.

في الوقت الحاضر تستمد المرأة مكانتها الخاصة، ليس من مسؤولياتها ومشاركاتها النادرة في العمل الإنتاجي، بل من كونها أما وابنة وأخت أو زوجة، ولكنها مثل الأرض، رمز للخصب، فتعطي أكثر بكثير مما تأخذ.

فلسطينيو ٤٨ والحاجة ليوم أرض جديد

بقلم: جبريل محمد

على حصر نمو القرى العربية وفرض توسيع مسطحاتها الهيكلية، مع ما يرافق ذلك من نمو طبيعي للسكان لم تعد المسطحات القائمة بقادرة على استيعابه.

إن الهاجس الذي يسكن مخططي السياسة الصهيونية تجاه فلسطيني ٤٨ هو هاجس عنصري يقوم على محور الديمغرافيا، وهذا ليس جديداً بل إنه بدأ مع وثيقة متصرف اللواء الشمالي، بإسرائيل كيننغ عام ١٩٧٥، حينما أشار إلى الصيغة العربية للجليل وإلى النسبة العالية لزيادة السكان فيه، فأقترح مشروع تهويد الجليل، فكان الرد عليه باشغال انتفاضة يوم الأرض الخالد.

ورغم ذلك لم تتوقف حكومات إسرائيل المتعاقبة عن قضم الأراضي العربية أو قيام دوريات شارون الخضراء بتخريب مزارع عرب النقب... الخ من هذه الممارسات العنصرية والاقطاعية، فيما لا زال نضال الجماهير العربية يحتاج إلى دفعة أعلى خاصة في ظل قوينة العنصرية واشتداد الهجمة على فلسطيني ٤٨ حيث أطلق آخر وصف لهم العنصري نتانياهوا بأنهم "أخطر من القنبلة النووية الإيرانية".

كل هذه التطورات تجري في ظل تلاشي لجنة الدفاع عن الأراضي العربية التي قادت انتفاضة يوم الأرض الخالد، وعجز لجنة المتابعة العربية الناتجة عن الخلافات بين مكوناتها، وعدم وجود تنظيم شعبي حقيقي يتصدى لقضايا مصادرة الأراضي أو هدم المساكن، بل أصبح يوم الأرض فولكلورا ومناسبة احتفالية، وليس محطة جدية لتقييم نضال جماهير الداخل.

ولا يغيب عن البال أن من بين بعض مشاريع ومقترحات إخلاء وتفكيك مستوطنات الضفة هو مشروع استيطان الجليل، يقابل ذلك، طرح موضوع عودة اللاجئين إلى المستوطنات المخلاة، وهذا يعني أن الأرض الفلسطينية في الداخل لا زالت الاحتياط الذي تغرف منه القيادة الصهيونية، بمعنى أن التقلية تتم من دهن الشعب الفلسطيني وأرضه.

وبالنظر إلى الجدول الدائر اليوم في أوساط فلسطيني ٤٨، نجد أن الهيمنة الثقافية هي لصالح التوجه الوطني والقومي، بعيداً عن الاندماج في المؤسسة الإسرائيلية، هذا الأمر كان يفضل يوم الأرض الذي طرح قضية فلسطيني ٤٨ كحقيقة قومية، وليس مجرد قضية تمييز في نظام سياسي عنصري، وعليه تدور النقاشات داخل أوساط هذا الجزء من الشعب الفلسطيني حول تشكيل مؤسسة تمثيلية جامعة لهم، هذا النقاش يتعدى حصص القوى باتجاه تحديد هوية المؤسسة ودورها، كبرلمان لفلسطيني ٤٨، وهو ما تخافه سلطة الدولة العبرية، وما يتردد بشأنه بعض القوى التي لا زالت تتمسك بإسرائيليتها.

إن الحاجة إلى يوم أرض جديد في الداخل لا تثبته السياسة الإسرائيلية فحسب، بل إن الأمر بات يحتاج إلى هزة جديدة في الوعي، وإعادة صياغة الخطوط النضالية لفلسطيني ٤٨ بما يؤهلهم لأن يكونوا عنصراً هاماً في مبنى الصراع الكلي مع هذا الكيان الاستيطاني العنصري.

الأطفال الذين ولدوا يوم الأرض عام ١٩٧٦، باتوا الآن شباباً على حدود الكهولة، لكنهم كل عام كانوا يتعلمون شيئاً جديداً عن هذا اليوم الخالد، لم يتعلموا فقط من روايات الآباء ومن تقارير التلفاز المتكررة، بل انهم يتعلمون عبر الانخراط في النشاطات السنوية اضرابات ومسيرات، خطب، ونشرات، ويشعر الذين ولدوا يوم الأرض انهم لا زالوا في يوم أرض دائم.

فالسياسات الإسرائيلية فيما يتعلق بموضوع الأرض والمسكن تأخذ كل يوم أبعاداً خطيرة وتترجم بهدم عشرات المنازل وأوامر الإخلاء ضمن مخططات إسرائيلية متجددة للاستيلاء على الأرض الفلسطينية وتهويد المناطق العربية واستمرار عملية تضيق الخناق على القرى والمدن العربية التي أصبحت بمثابة "غيتوات". يجري هذا في خضم الحديث عن تبادل المناطق مع السلطة الفلسطينية، حيث تقوم السلطات الإسرائيلية بهدم عدد كبير من البيوت العربية في منطقة المثلث وتحديداً في الأماكن المتاخمة للخط الأخضر. ورد الفعل العربي يتمثل بإقامة لجان شعبية نضالية استطاعت في كثير من الأحيان وقف عمليات الهدم وإفشالها، خاصة عندما كسر الناس حاجز الخوف وتقدمت القيادات المحلية الجماهير أثناء عملية التصدي لجرافات الهدم وارتال الشرطة.

نماذج مشرقة في النضال الشعبي كان آخرها في أم الفحم قبل أسبوعين عندما فرض الإقدام الشعبي على الشرطة التراجع وعدم تنفيذ أحد أوامر الهدم في المدينة، يقابلها أيضاً نماذج من الخوف، حيث أقدم بعض المواطنين على هدم منازلهم بأيديهم خوفاً من الشرطة وخوفاً من الغرامات الباهظة. لذلك لا زالت المعركة طويلة وشاقة خاصة مع تفاقم القمع والعنصرية في المجتمع الإسرائيلي ومؤسساته الرسمية، ما يستلزم تصعيداً لوتيرة النضال والمواجهة حتى إجبار الدولة على التراجع عن سياساتها. فقد أثبتت التجارب أنه كلما تراخت القيادات وازدادت الدعوات إلى ضبط النفس والاستكانة والهدوء، كلما ازداد القمع والظلم. وبمراجعة تقارير عبرية وعربية من الداخل نجد مخططات إسرائيلية قيد التنفيذ لبناء مدن يهودية للمتديبين بجوار وعلى حساب أراضي القرى العربية خاصة في وادي عارة، وبجوار قرية عين ماهل، حيث يتم توسيع مستوطنة الناصرة العليا، إضافة إلى مخطط بناء مدينة في النقب. كل ذلك من أجل تخفيف الضغط على تل أبيب، وتخفيف حدة التوتر العلماني الحريدي فيها ومحاوله لإعادة صياغة المدينة كمدينة علمانية.

على مستوى آخر تتراجع مساحات الأراضي الزراعية العربية في الداخل وتراجع الزراعة كمكون من مكونات دخل المجتمع العربي في إسرائيل، وتتقلص الأراضي الزراعية لصالح البناء في ظل إصرار الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة



المرأة مثل الأرض في العطاء

بقلم: أميره مجاهد

يتبادر إلى أذهاننا مجرد ذكر كلمة المرأة عبارات: الحياة، الحب، الجمال. منها تنبعث الحياة كونه أول مخلوقة تولد وتمنح الحياة، وهي رمز للحب كونها هي الوحيدة التي تمنح الدفء والحنان بصدق خالص من خلال أمومتها بلا مقابل، أما ارتباطها بالأرض فكلاهما رمز للعطاء والصمود والتحدى وحب الحياة، وكلاهما تمنحان الأمل رغم الألم، وبخصوص العلاقة بين المرأة

بنك البذور، الحفاظ على الاصول الوراثية النباتية من الاندثار



ولأن المناطق الفلسطينية لا يوجد لها سلطة تتحكم بالحدود والمعابر، ولأن إمكانية وصول هذه الكائنات إلى الأراضي الفلسطينية سهلة جداً ولأن المزارعين الفلسطينيين يعتبروا من وجهة نظر إسرائيلية حقل للتجارب فإن دخول هذه الكائنات والبذار المعدل وراثياً إلى الأسواق الفلسطينية وارد وكبير جداً.

بنك البذور الذي أنشاه اتحاد لجان العمل الزراعي هو مكان يتم فيه حفظ البذور لدى قصير لتستخدم بالزراعة، أو لدى طول بهدف الحفاظ عليها، ويعد بنك البذور نوع من أنواع البنوك الوراثية الهدف العام منه حماية وحفظ وتوثيق البذور البلدية التي تعود لأصناف الخضار والحبوب في منطقة الخليل عن طريق تجديد وإحياء البذور البلدية، والمعرفة التراثية المرتبطة بها والانتفاع بمصادرها الوراثية النباتية وتوثيق هذه المصادر باستخدام التكنولوجيا الحيوية. كما ستتم المحافظة على المصادر الوراثية عن طريق تطبيق مفهوم الزراعة المستدامة في إطار المجتمع المحلي.

يعمل بنك البذور المجتمعي كنظام تدعيم لإحياء أو إعادة إدخال السلالات المفقودة أو تلك التي على وشك الانقراض عن طريق الآليات التالية: إنشاء بنك بذور مصغر لتوثيق وتخزين احتياطي مناسب من البذور البلدية، تكثير البذور في الحقل أو لدى مزارعين معنيين ومتابعيهم لضمان نقاوة البذور، إنشاء قاعدة بيانات تحتوي على جميع التفاصيل اللازمة لتوثيق البذور، توثيق السمات الوراثية الجزيئية وذلك لمعرفة التنوع الوراثي داخل كل صنف وهذا يساعد في الحفاظ على نقاوة الأصناف الزراعية المختلفة وتمييزها عن بعضها وعن الأصناف التجارية المقابلة لها، بالإضافة إلى إدارة وتجنيب تأثير الجفاف على مستوى المجتمع.

كما يعمل بنك البذور وفق آليات عمل عامة هي: تعيين وجمع وانتقاء وخلق آليات لتوفير سلالات بذرية أصيلة للمزارعين ولأفراد المجتمع، تحسين السلالات البذرية عن طريق الانتخاب باستخدام أسلوب التحسين بالمشاركة وكذلك زيادة كمية البذور وحفظها وتكثيرها، إنشاء قاعدة بيانات تتضمن معلومات تفصيلية عن كل صنف تشمل الصفات المظهرية والوراثية. ويتكون بنك البذور التابع لاتحاد لجان العمل الزراعي من عدة وحدات كل وحدة لها وظرفتها الخاصة بها: وحدة التخزين: التخزين الجيد للبذور يحافظ على حيوية البذور ويضمن عدم تعرضها للتلف بفعل العديد من العوامل منها حالة البذور والحرارة والرطوبة والإصابات الحشرية، وهي الوحدة التي يتم فيها تخزين البذور ضمن ظروف مناسبة وخاصة وهي تشمل:

– التخزين على درجة حرارة الغرفة ٢٥ م (حفظ لمدي قصير).

عمل اتحاد لجان العمل الزراعي في مجال إكثار وتحسين البذور البلدية للمحاصيل الخضرية منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن على إكثار وتحسين أكثر من ٢١ صنفاً ما بين محاصيل الخضراوات والمحاصيل الحقلية، ويتم الآن حفظ الأصول الوراثية لهذه الأصناف داخل بنك للبذور وفق آليات الحفظ المناسبة لهذه الأصول.

ومن منطلق حفظ الأصول الوراثية النباتية والحفاظ على التراث المحلي، وانطلاقاً من خطر انجراف الأصول الوراثية لمحاصيل الخضراوات البلدية التي شرع المزارعون الفلسطينيون باستبدالها بأصول منتجة عن طريق شركات إنتاج البذور المحسنة والمعدلة وراثياً دون وعي بأن هذه البذور لا يمكن للمزارع الفلسطيني الحصول على مخزون بذري منها بالمقارنة مع الأصول البلدية التي يستطيع المزارع إنتاجها وحفظها وتحسينها واستخدام بذورها كمخزون بذري للموسم الزراعي التالي في الوقت نفسه مع كونها متاقلمة مع الظروف البيئية المحيطة ومقاومة للأمراض والآفات المتوطنة، لذلك شرع اتحاد لجان العمل الزراعي في مدينة الخليل بتأسيس بنك للبذور المحلية لحماية الأصناف البلدية من الضياع والاندثار.

تعتبر البذور المحلية من الثروات الطبيعية للشعب وللمجتمع، فهي تعتبر من مصادر سيادة الشعوب على غذائها، فهي مصدر رخيص الثمن ومتوفر ويمكن الحصول عليها بسهولة من قبل المجموع العام للمزارعين في هذه المجتمعات ويتعايش عليها نسبة لا يستهان بها من الناس خاصة الفقراء منهم وذوي الدخل المحدود. إن الأهمية الكبرى التي تكمن في إنشاء بنك للبذور البلدية وهو الأول من نوعه في فلسطين هو الضمان لحماية هذه البذور ذات الأصناف المحلية البلدية من الأخطار المحدقة بها. ومما زاد الأمور تعقيداً وزاد الخطر المحقق بهذه الأصناف ما بات اليوم يعرف بالكائنات المعدلة (المحورة) وراثياً (GMOs)، حيث بات موجوداً الآن في العالم مجموعة من الشركات الضخمة المنتجة للبذور باهظة الثمن والمعدلة وراثياً والتي لا يمكن للمزارع الفقراء البسيطين إكثارها، فهي شركات احتكارية أصبحت في بعض البلدان تتحكم في قوت الناس في تلك البلدان وأقرب مثال على ذلك ما حصل في مصر بعد توقيع الحكومة المصرية على اتفاقية التجارة العالمية والذي يسمح لهذه الشركات ببيع منتوجها من بذار القطن للفلاحين المصريين مع عدم السماح للفلاحين المصريين بإنتاج كميات كبيرة من القطن البلدي المصري (طويل التيلة) وطبعاً لا يستطيعون إكثار البذار الجديدة للقطن (قصير التيلة) وأيضاً يضطروا للدفع بمبالغ كبيرة لقاء الحصول على هذه البذار.

وبناء على ما سبق لا يجوز لأي كائن من كان التلاعب في هذه الثروة بقصد أو بغير قصد، ومسؤولية حماية هذه الثروة تقع على عاتق الجميع ابتداءً من المستوى الرسمي الوطني وانتهاءً بالأفراد؛ لأن واقع الحال في فلسطين مختلف تماماً، حيث أن البذار البلدية لا تجد من يعتني بها أو يحافظ عليها وهي على مدار الخمسة عشر سنة الماضية أخذت بالاندثار والفقدان لأهم صفاتها مما أضاف عليها نتيجة التهجين مع أصناف أخرى صفات جديدة غير تلك الأصلية وهذا أوجد أصناف جديدة سميت بالغريبة بين أيدي المزارعين ذات صفات سيئة وغير متاقلمة مع ظروف هؤلاء المزارعين ولا مع بيئتهم.

والوضع في الأراضي الفلسطينية عرضه لخطر «GMOs» فإسرائيل تأتي بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الدول التي تعتمد التعديل الجيني والتي ترفض دائماً الإفصاح عن الأصناف والمنتجات التي تعدل وراثياً وهي أيضاً ترفض حتى أن تضع علامة (label) على هذه المنتجات تشير إلى نسبة التعديل الجيني الموجود في هذا المنتج أو على هذا الصنف من البذار، المعروف أن الدول الأوروبية تضع شروطاً على دخول أو التعامل مع هذه الكائنات من قبيل اشتراط وجود علامة دالة على نسبة التعديل الجيني عندما تكون النسبة المعدلة بين ١-٠.٥٪) أما إذا كانت أقل من ١٪ فلا مانع من دخولها الأسواق الأوروبية وفي حال كانت أكثر من ٥٪ يمنع دخولها والتعامل معها على الإطلاق.

القصة الصاخبة... الفقر

بقلم: فؤاد أبو سيف

العالم اليوم أصبح جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء. بهذه الكلمات وصف الرئيس الجنوب إفريقي «مبيكي» في مؤتمر الأرض بجوهانسبرج الفقر الذي ينتشر في كل العالم وفي كافة الاتجاهات كما النار في الهشيم. الفقر هذه الظاهرة المعقدة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وربما السياسية والتاريخية يختلف من بلد إلى آخر باختلاف الأزمنة والثقافات لكن من المتفق عليه لدى كافة من هم من غير الفقراء أن الفقر حالة غريبة من الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في العديد من الأشكال من قبيل الاستهلاك المتدني للغذاء أو عدم الحصول عليه في الكثير من الأحيان أو في تدني الحالة الصحية وكذلك التعليم وغيره من المؤشرات، فمثلاً يضاف لما سبق التهميش وضعف القدرة على اتخاذ القرارات وحرية الاختيار والتصرف وعدم الشعور بالأمان.

أنواعه

مختلفة وكثيرة يعكس الغنى، فمنة الفقر المادي وفقر المشاركة وفقر الاستقلالية وفقر الحماية، أما من ناحية مدى ديمومته فيمكن ذكر عدد آخر من أنواعه، فمنة فقر الصدمة المؤقت وفقر موسمي ومنه الفقر الدائم وتبعاً لطريقة قياسه فينقسم إلى الفقر النسبي والفقر المطلق والفقر المدقع، وهناك معايير أخرى يصنف الفقر تبعاً لها كالفقر الفردي والفقر الجماعي والفقر المنتشر والفقر المتوطن.

الفقر كما تعرفه المنظمات الدولية

عرفت العديد من المنظمات والهيئات الدولية ومنها الأمم المتحدة الفقر بأنه: « الحرمان الشديد من الحياة الرضية والحرمان المادي من دخل وصحة وتعليم والتعرض للمخاطر وقلة الدخل وعدم القدرة على إسماع الفرد لصوته وانعدام حيلته أو انعدام أو نقص الحريات المدنية والسياسية.

تقول الإحصائيات الدولية أيضاً أن نصف سكان العالم البالغ عددهم ستة مليارات نسمة يعيشون على أقل من دولارين يومياً للفرد الواحد، وهذا ما يطلق عليه الفقر المطلق العائد إلى نقص الدخل، في حين يعيش حوالي خمس سكان

– التخزين على درجة ٤ م (حفظ لمدي متوسط).

– التخزين على درجة – ٢٠ م (حفظ لمدي طويل).

أما في وحدة الإدخال: يتم استقبال البذور من مصادر متعددة (مزارعون، مؤسسات، ...)، وفور وصلها يتم تعبئة نموذج يشمل كل المعلومات عنها من معلومات كاملة عن المصدر ومكان و وقت الزراعة والحصاد، الوزن الكلي، ومن ثم يتم تحويلها للوحدة المعالجة لتنظيفها وغربلتها و تدرجها وتعيمها وتعليبها وأخذ عينة منها للمختبر ليتم عمل الفحوصات اللازمة.

وحدة التجفيف: بعد استقبال العينة تقاس نسبة رطوبتها، لتجفيفها في هذه الوحدة اذا كانت أعلى من المطلوب، أو في حالة استقبال ثمار يتم استخلاص البذور بالمختبر وتخفيفها بوحدة التجفيف. تتم عملية التجفيف في ظروف خاصة وافضلها (٢٥) درجة مئوية، و رطوبة نسبية من (١٥-١٠)٪، وكل صنف له درجة تجفيف خاصة.

وحدة قاعدة البيانات: جميع البيانات المأخوذة عن البذور في وحدة الاستقبال بالإضافة للصور يتم إدخالها إلى قاعدة بيانات تابعة لبنك البذور والهدف منها هو المحافظة على معلومات خاصة عن مواصفات الصنف الأصلية والسيطرة على عدم تدهورها أو خسارتها. بعد ادخال كل البيانات اللازمة يعطى كل مدخل رمز أو كود مبني على معلومات هذا المدخل، وهذا يسهل العمل بالبنك والتعامل مع كل المدخلات. يتم تعريف كل المدخلات باسمائها الشائعة العربية والانجليزية، بالإضافة للاسم العلمي والتصنيف العلمي له. وأي عملية تتم لأي مدخل من تجارب أو غيرها تكون موجودة وموضحة بقاعدة البيانات.

وحدة التوزيع: وهي وحدة خاصة للتعامل مع المعنيين بالاستفادة من بنك البذور سواء كانوا مزارعين أو طلاب أو باحثين أو غير ذلك. تكون عملية التوزيع مضبوطة ومرتبطة بكميات البذور الموجودة بالبنك والمتاحة للتوزيع حسب تعليمات قاعدة البيانات.

وحدة الإكثار: وهي وحدة خاصة لإكثار البذور كل صنف حسب طريقته. و تتم هذه العملية بزراعة البذور في عدة مواقع مختلفة بيئياً، بكميات كافية لتزويد البنك بما يلزم من بذور، خاصة البذور الموجودة بكميات قليلة، وإنتاج كميات من الأصناف المراد توزيعها.

وحدة مختبر بنك البذور: وهي عبارة عن مختبر مجهز لعمل الاختبارات اللازمة لبنك البذور. من بعد استقبال العينة يتم تنظيفها وإزالة الشوائب وغربلتها وإدخال بياناتها لقاعدة البيانات الخاصة بالبنك، وأخذ القراءات المهمة لها.

عدة اختبارات تجرى على العينة بعد إدخالها منها:

قياس نسبة الإنبات

حيوية البذور

نسبة نقاوة البذور

نسبة الرطوبة

على ضوء نتائج الاختبارات تجهز البذور للتخزين في وحدة من وحدات التخزين وذلك حسب الحاجة، قد تحتاج البذور للتجفيف وذلك في حال ارتفاع نسبة الرطوبة فيها عن المناسب. بالتوازي مع بنك البذور يقوم الاتحاد على انشاء بنك جينات بالتعاون مع وحدة التكنولوجيا الحيوية في جامعة بوليتكنك فلسطين من خلال عمل بصمة وراثية لكل الإصناف والتأكد من أصالتها ونقاوتها بعد تقنيات حيوية.

إن الأهمية الكبرى التي تكمن في إنشاء بنك للبذور البلدية هو الضمان لحماية هذه البذور ذات الأصناف المحلية البلدية التي أصبحت مهددة بالانقراض مما ذكر سابقاً من أخطار محدقة بها. ومسؤولية حماية هذه الثروة تقع على عاتق الجميع ابتداءً من المستوى الرسمي الوطني وانتهاءً بالأفراد.

استغرب كل ذلك، حيث تساءلت لماذا لم تقوم الدنيا ولا تقعد لطفلة سلبوها كل شيء إلا كرامتها وإرادتها فسلبتهم شهامتهم وباقيا رجولتهم انه الفقر إذن.

الإصطاف العالمي في وجه الفقر

لا يكاد يمر شهر إلا ونسمع تداعي كبار هذا الكون للاجتماع أو لعقد قمة هنا أو هناك لوضع خطط لمواجهة الزيادة الكبيرة في عدد الفقراء في العالم الذين وصل عددهم حسب آخر إحصائيات المنظمة الدولية إلى ما يزيد على المليار ومائتي مليون إنسان يتضورون جوعاً في شتى أصقاع الأرض في حين تدفع ملايين الدولارات لعقد هذه القمم التي بدلا من أن تقلل الفجوة بين جيش الفقراء وبين جموع الأغنياء، إلا أن الهوة بينهما تزداد يوماً بعد يوم ولو دفعت هذه الملايين لهؤلاء الجياع لكانت مساهمة حقيقية في ردم الهوة ولكانت لها نتائج حقيقية على الأرض وعلى وجوه أكثر من مليار إنسان يئن تحت وطأت المرض والحرمان.

بالمقابل تصطف آلاف المنظمات المدنية في طول العالم وعرضه مشكلة حركة اجتماعية عالمية لمقاومة وفضح مسيبي هذه المأساة في عالم ينقسم فيه الناس إلى مترف يعيش في عالمه الخاص وجائع يكد ليل نهار ليوفر الفئات لإطعام أطفاله في مفارقة غريبة يعجز اللسان عن وصفها، في حين يتشدد دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان بأن الناس سواسية وأن لكل إنسان على هذه الأرض الحق في الحياة والحق في الحصول على احتياجاته دون أن يتعرض لأي اضطهاد أو تهديد لكن الحقيقة نجدها في شوارع مخيمات شعب سلبوه ليس فقط لقمة عيشه بل وطنه في اكبر عملية تزوير في التاريخ ليعيش لاجئاً ومشرداً في وطنه في حين يعيش الغريب على ارض غريبة عنه يحيمه العالم المتحضر والمتشدد والمدافع عن حرية الإنسان وكرامته أو قد نجدها في أزقة شوارع الصومال أو في مدن أفريقيا، حيث يموت الناس بصمت بعدما فقدوا القدرة على الصراخ من شدة الجوع والمرض ويتهموا بالتخلف والرجعية وإن حاولوا الحركة أو الهمس فهذا إرهاب تحاسب عليه أمريكا وتجلد وتضرب عليه كل بلدان العرب والمسلمين.

نعم موتوا بصمت وهدوء فهناك أناس تحتفل بلا مناسبة وآخرون يجتمعون من أجلكم فلا تقضوا مضاجعهم وألزموا صمتكم وهدوئكم ولا تعكروا عليهم صفوا أنبساطهم وسعادتهم، مهلاً إن سمحتم، فهناك آخرون يجتمعون من أجلكم أيضاً لكن الأدوات مختلفة لأنهم يشنون حرباً عليكم أو على فقركم في العراق وأفغانستان فلعلها الطريقة الوحيدة لإنقاذ عدد الفقراء في العالم .

يوم الأرض الخالد

بقلم: خالد برهم

لن تنمحي من ذاكرة الشعب الفلسطيني تلك الملحمة الفلسطينية الخالدة في الثلاثين من آذار من عام ١٩٧٦، حيث توحد النضال الفلسطيني على كامل الأرض الفلسطينية مقاوما تلك الهجمة الصهيونية التي استهدفت الأرض الفلسطينية، وعلى أرض الجليل تجسدت كل معاني الإباء والرفض الفلسطيني لكل مخططات الضم والتهويد الصهيوني، بعد أن ظن الاحتلال الغاشم أن فلسطيني أرض ٤٨ قد استكانوا وتجددت هزيمتهم فإذا بهم يزلزلون الأرض تحت أقدام العتاة الصهاينة .

هو يوم الأرض وانبعثها من جديد ، وهو يوم التوحد والتجسد في سيرة شعب مقاوم لم يتخل عن كل مفردات الرفض والمقاومة لمشروع احتلالي بغرض استهداف الأرض والإنسان على أرض تعدمت بدماء الشهداء الطاهر منذ بداية المشروع الصهيوني البغيض على أرض البدايات والنهايات فلسطين .

من هنا فقد تفجر يوم الأرض على شكل إضراب شامل عم جميع المدن والقرى في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، تمردا على التعسف الصهيوني وسياسة التمييز العنصري، ومصادرة الأرض الفلسطينية التي مارسها سلطات الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني الصامدين على أرض وطنهم، ومحاوله هذا الكيان اقتلاعهم من أرضهم التي شربت من عرقهم على مدار تاريخها الطويل، حيث زرعوها وعمروها منذ عهد أسلافهم الأوائل.

واستنادا إلى وقائع يوم الأرض فلم يكن هذا اليوم مجرد يوم عابر أو صدفة، فهو وليد سنوات من الظلم والجور الصهيونيين بحق أبناء شعبنا الفلسطيني، وهو وليد مجمل الوضع الذي عاناه شعبنا على أرض ١٩٤٨، تماما كما هي الانتفاضات اللاحقة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، فالمشروع الاحتلالي هو نفسه وكذلك فالسياسة هي نفسها وبغفس المنهجية والأسلوب السافرين في استهداف الأرض والإنسان وفق رؤى استعمارية كولونيالية خبيثة انتهجها العدو الإسرائيلي منذ أن أعلن مشروعه الدموي في فلسطين، فالأرض الفلسطينية هي الركيزة المهمة لإنجاح المشروع الصهيوني كما أعلنتها كل الأدبيات الصهيونية منذ مؤتمرها الأول في بال بسويسرا الذي انعقد عام ١٨٩٧، وهكذا فقد دأب هذا الكيان على تهويد الأرض العربية وطرده أهلها منها كمنهج لتهويدها وإقامة كيانه الغاصب عليها، بل إنها قد عمدت إلى مصادرة الأرض من أصحابها الشرعيين الذين ظلوا على أرضهم بعد النكبة، حيث صادرت السلطات الإسرائيلية بين أعوام ١٩٤٨-١٩٧٢ م أكثر من مليون دونم من أراضي قرى الجليل والمثلث.

رغم كل ذلك بقي الجليل يحمل عنوان عرويته الدائم وفي طبائته مشروع المقاومة لكل سياسة التهويد التي انتهجتها السلطات الإسرائيلية على أرضه، لذا فقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٧٥ مشروع تهويد الجليل تحت شعار مراوغ يحمل اسم (مشروع تطوير الجليل) والقصد منه تهويد الجليل لكي تتخلص السلطات الإسرائيلية من هاجس العرب الديمغرافي هناك. ومشروع تطوير الجليل هذا كان يهدف من جملة ما يهدف إلى تحويل إقليم الجليل إلى منطقة ذات أكثرية يهودية عبر توزيع لليهود هناك وإقامة بنية تحتية تخدم أولا وأخيرا هذا التوجه الصهيوني من خلال إقامة القرى الصناعية الذي يتطلب مصادرة الأرض الفلسطينية لكي تقام عليها هذه القرى الصناعية .

وهكذا ومن أجل تجسيد هذا المشروع التهويدي فقد قامت السلطة الصهيونية بمصادرة أكثر من ٢١ ألف دونم بتاريخ ٢٩/٢/١٩٧٦ من أراضي الجليل في قرى عرابية وسخنين وعرب السواد وغيرها وتخصيصها لإقامة المستعمرات الصهيونية تجسيدا لمخطط تهويد الجليل الذي أعلن عنه في السابق .

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن أحداث يوم الأرض جاءت تتويجا لتحركات ونضالات طويلة سبقت تاريخ الاستيلاء على الأراضي، ففي تاريخ ٢٩/٧/١٩٧٥ م تم عقد اجتماع في مدينة حيفا حضرته فعاليات وطنية وشعبية ضمت جميع الشرائح الاجتماعية من رؤساء مجالس محلية وأطباء ومحامين وفلاحين وعمال وغيرهم، وتقرر في هذا الاجتماع تشكيل لجنة للدفاع عن الأراضي العربية، حيث

دعت هذه اللجنة إلى عقد اجتماع موسع في مدينة الناصرة بتاريخ ١٥/٨/١٩٧٥ وتقرر فيه الدعوة إلى مؤتمر شعبي عام للمطالبة بوقف مصادرة الأراضي، وكذلك فقد تم توجيه النداء إلى الرأي العام للمشاركة في الحملة ضد مصادرة الأراضي، حيث وقع على هذا النداء آلاف المواطنين، بالإضافة إلى جميع الهيئات الشعبية والوطنية والمجالس المحلية العربية .

وهكذا فقد انعقد مؤتمر شعبي بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧٦ في مدينة الناصرة، حيث اشترك الألوف في هذا المؤتمر الحاشد، وقد تقرر في هذا المؤتمر إعلان الإضراب العام والتظاهر أمام مبنى الكنيست إذا لم تعد السلطات الإسرائيلية عن قرار المصادرة وتهويد الأرض العربية في الجليل.

وإزاء الرفض الصهيوني وعدم الاستجابة لمطالب الجماهير العربية وسلطاتها المحلية، دعت لجنة الدفاع عن الأراضي إلى اجتماع موسع في مدينة الناصرة بتاريخ ٦/٣/١٩٧٦، وحضر هذا الاجتماع أكثر من سبعين مندوبا يمثلون الجماهير العربية في أراضي عام ١٩٤٨، وفي هذا الاجتماع تقرر الإعلان عن إضراب عام، حيث تقرر أن يكون ذلك الإضراب بتاريخ ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦، لم تستجب السلطة الصهيونية وامعنت في قرارها التعسفي وتطبيق قرار المصادرة، ولم تكف بذلك بل استخدمت كافة أساليبها الشيطانية والبوليسية، من ترهيب وترغيب لشق الإجماع العربي، لكنها فشلت فشلا ذريعا في مساعها ذلك.

وعند ذلك فقد قررت السلطة تجنيد الشرطة والجيش وحرس الحدود ، حيث احتشدت كلها في القرى والمدن العربية لقمع ذلك التحرك الجماهيري المتوقع .

لم يكن يوم الثلاثين من آذار يوما عاديا ، بل كان زلزالا مدويا ليس في أراضي عام ١٩٤٨ وحدها ، بل في قطاع غزة والضفة الغربية أيضا ، حيث عم هذا الزلزال فلسطين كلها .

ابتدأ الصهاينة هجومهم على المدن والقرى العربية عشية يوم الإضراب، حيث احتلوا الشوارع في القرى والمدن العربية، وأعلنوا حظرا للتجول وتغولوا في وحشيتهم، في ذلك اليوم أطلقوا نار بنادقهم باتجاه البيوت وضربوا المواطنين في قرى عرابية وسخنين ودير حنا ، إلا أن المواطنين تحدوهم وخرجوا للتظاهر صباح الثلاثين من آذار، ولقد كانت استجابة واسعة لقرارات المؤتمرات الشعبية، وكان الاصطدام مع التتار الجدد حيث رشقوا جنود الصهاينة بالحجارة بعد أن حسم عسكر السلطة الصهيونية قرارهم بقمع الإضراب بالقوة الغاشمة حين أطلق الجنود النار على الجموع التي أرادت التعبير عن رفضها لسياسة نهب الأرض وسرقتها من أصحابها الشرعيين .

وهكذا فقد انتفضت الجموع وصار الدم الفلسطيني لملاحا لذلك اليوم الدامي، وتوحد الدم الفلسطيني على الأرض الفلسطينية، وفي هذا اليوم كان لأسماء شهداء يوم الأرض رهبة الأسطورة وسطورة الحب القديم، سقط ستة من الشهداء الأبرار ليروا بدمائهم الطاهرة أرض فلسطين لكي تتعمد الأرض بطهر دمائهم الزكية، ستة من الشهداء (خير ياسين من عرابية ، وخديجة قاسم شواهنة من سخنين، ومحسن طه من كفر كنا، ورجا حسين أبو ريا من سخنين ، وخضر فلايلة من سخنين ورافقت زهيرى من مخيم نور شمس)، بالإضافة إلى ٤٩ جريحا و ٣٠٠ معتقل .

تأتي هذه الذكرى وقد أصبح الصهاينة أكثر شراسة وتغولا على الأرض العربية الفلسطينية وفي كل مكان منها، في القدس والخليل ونابلس وبيت لحم وفي كل مكان. في ظل انقسام فلسطيني يكاد يكون ضربا من الجنون، وهنا أتذكر ما قاله الشاعر الكبير محمود درويش ذات يوم « فيا لحم الفلسطيني تجمع فحرف الضاد لن يحميك ».

في ذكرى يوم الأرض الخالد، يليق بهؤلاء الشهداء أن يكونو شهداء فلسطين، ويليق بأنار زهر الأacquان ودمهم القرمزي المراق لكي يتعمد شهر آذار ويصبح أبا لكل شهور السنة ، هو تاريخ مجيد يمتزج بدم العاشقين، هو أغنية حرية دائمة لفلسطين .

عاش يوم الأرض الخالد

عاشت فلسطين حرة

عاش شعبنا الفلسطيني

قراءة في قانون الزراعة لعام ٢٠٠٣

بقلم: جبريل محمد

يُعرف قانون الزراعة رقم ٢ لعام ٢٠٠٣ الثروة الزراعية بأنها هو كل ما يوجد على سطح الأرض وفي المياه من نبات أو حيوان لها علاقة بالإنتاج الزراعي والبيئة. فيما يضع بين أهداف الوزارة هدف تنمية وتطوير الريف الفلسطيني من خلال تحقيق التنمية الريفية المتكاملة. وتعزيز الأمن الغذائي الفلسطيني.

وحدد القانون في مادته الثالثة أدوات لتحقيق الأهداف أهمها انشاء صندوق تعويض المزارعين عن الكوارث الطبيعية، وبنك للاقراض الزراعي، وتشكيل مجلس زراعي استشاري، وحصر عملية تشكيل صندوق تعويض المزارعين بقانون خاص، كذلك الامر بالنسبة لانشاء بنك الاقراض الزراعي.

فيما ينص القانون على ضرورة تسجيل الحيازات الزراعية وتوثيقها، ويستكمل القانون مواده، بإجراءات تقنية على ضرورتها إلا أن جوهر الزراعة لا نجده حاضرا في القانون، باعتبارها عملية حماية للأرض، وحماية لسمود المزارع فيها.

فالقانون المصدر هو قانون تقني، خاضع لاعمال السوق، على اعتبار أن النمط الزراعي في بلادنا هو نمط رأسمالي، فيما الحقيقة الساطعة أن الإنتاج الزراعي في بلادنا هو انتاج يقوم على الاستثمار الصغيرة والمتوسطة، وأن آفاق تطورها لرأسمالية زراعية متطورة هي آفاق محدودة، ناتجة عن طبيعة الحيازات الزراعية أولا، وعن ندرة المياه ثانيا، وضيق المساحة الزراعية التي لا تحتتمل مزارع رأسمالية كبيرة.

وبالتمعن بالقانون ومواده، نجد أنه قانون تغيب فيه مواد تحمي المزارع ليس فقط من الكوارث الطبيعية، بل من غول السوق وتقلبات الاسعار، سواء فيما يتعلق بالمدخلات الزراعية، أو بأسعار المنتجات، والبضائع المنافسة والتي تأتي غالبا إما من المستوطنات أو من السوق الإسرائيلي، حيث يحصل الفلسطيني على بضاعة من صنف (ج)، ترميها المؤسسة الاسرائيلية في أسواقنا بأسعار رخيصة، أو على بقايا البرادات قبيل بدء الموسم وعند تفرغها لاستقبال عمليات حفظ جديدة.

فينك الاقراض الزراعي هو بنك في علم الغيب، لا زال قانونه غير مصدر، ولا زال التفكير فيه خارج أولويات الحكومة، وحتى لو تم التفكير فيه، فإن انضباط الحكومة لقوانين السوق ستجعله مجرد بنك رأسمالي، لا تشجع للمزارع على الاقتراض، خاصة بعدما جرب المزارع صناديق الاقراض الزراعي الأهلية والتي لم تجذب المزارعين إليها، لأنها كانت مجرد بنوك تجارية.

من ناحية أخرى لم يحدد القانون عملية تنظيم التسويق الزراعي كآلية لحماية المزارع، فليس كل شيء هو تعويض المزارعين عن الكوارث الطبيعية، بل ان هناك كوارث احتلالية يومية تصيب المزارعين من اقتلاع أشجار وتجريف أرض، وشق طرق استيطانية، وغيرها تقضي على منتوج وطني اصيل، لم يتعرض القانون لها، هذا عدا عن كارثة اغراق السوق الفلسطيني بالمنتوج الاسرائيلي والذي يهاب قانون السوق التعرض له، لأن في ذلك خرق لاتفاق باريس للعين.

وإذا كان الانسان ورفاهيته هو محور أي عملية تنموية، فإن قانون الزراعة الفلسطيني، لا يضع المزارع الفلسطيني كمحور لعملية التنمية الزراعية، بل انه يركز على الاستثمار الزراعي وعلى تنظيم الاستثمار دون ان يتطرق الى محوره وهو المزارع الفلسطيني الذي يعود له الفضل في حماية الأرض، فلا ينص القانون على المزارع ودوره، ولا على حقوق أولية له، فهو هدف ضريبي عند تسجيل الحيازات، وهو هدف رقابي عند التفتيش على الاشتال والأشجار والري والتسميد، لكنه لا يصيح هدفا عند التسويق الذي يهدر جهده وعرقه.

إننا أمام قانون زراعي لدولة مستقلة، تتعمد اقتصاد السوق الحرة، متقدمة، وتشكل الزراعة فيها عنصر غير رئيسي، فيما واقع الامر في هذا الوطن يقول عكس ذلك، فالاستيطان ينهب الارض الزراعية، والزراعة تنهش يوميا في الاقتصاد الوطني، ليس لصالح الصناعة بل لصالح قطاع خدمات استهلاكي، ولم يعد المزارع مكتفيا بعائد محاصيله، فيما لا زالت الوزارة والحكومة تعفي نفسها من التدخل.

واللوم هنا يقع أيضا لا على المزارع الضحية الذي لم يستشر عند وضع القانون، بل على منظمات المجتمع المدني التي تعمل في هذا المجال والتي اكتفت بأدوار تقنية وإغائية، دون ان تتصدى لهذا القانون الذي لا يحمي سوى التجار واصحاب الملكيات الكبيرة.

وتخرج علينا حكومة السوق المفتوحة، بمشروع قانون للتأمينات الزراعية، هذا القانون الذي يفترض وجود زراعة قابلة للتأمين، وثقافة تعي أهميته، وأصول تجذب نحوه، وهو ما يفترقه واقع الزراعة الفلسطيني، فالمزارع المههد بمخاطر الاستيطان وسلب ملكيته لأرضه، لا يرى في مخاطر الطبيعة وكوارثها امرا مهما لا بد من تجنبه بالتأمين، اذن فالموضوع هو موضوع مضاربة مع شركات التأمين.

لا ينص قانون الزراعة على حد أدنى لأسعار المنتجات الزراعية يحمي المزارع من تقلبات السوق، ولا على اعتبار الزراعة وسيلة لحماية الأرض، ولا على آليات التسويق الزراعي، أو حماية المنتوج الزراعي المحلي، كما تفرض اوروبا رغم كل تشديقها بحرية التجارة، إن منظمات المجتمع المدني التي تعمل بين اوساط المزارعين مدعوة لفتح مثل هذه الملفات وبقوة، وهي مدعوة ايضا، لفتح حالة نقاش يشارك فيها المزارعون إضافة للمختصين، عدا عن ان هناك ضرورة ان تلخ المنظمات الزراعية الاهلية ثوبها الإداري المقتن بشروط الممولين، وتهبط الى الميدان تشرح فوائد التعاون وإشكاله، وتنظم مجموعات الضغط لأجل إعادة صياغة هذا القانون بما يتلائم مع بلد يقع تحت الاحتلال، ويعاني الاستيطان والحقن الاقتصادي وكثير من المظاهر التي تسهم في اقتلاع موضوعي للمزارع من أرضه. انها صرخة أولى، لا بد من متابعتها وملاحقتها، ولا بد من فعل شيء ما لحماية للأرض والفلاح.

وفد من إدارة الاتحاد يزور قرية المعصرة

بيت لحم- محمد الرفاعي- زار وفد من اتحاد لجان العمل الزراعي قرية المعصرة جنوب محافظة بيت لحم ضم كل من عضو مجلس ادارة الاتحاد رزق البرغوثي والمدير العام خالد الهدمي ومدير مكتب الخليل المهندس ابراهيم أبو عياش ومنسق اللجان الزراعية شادي الخواجا.

وقال مدير عام الاتحاد المهندس خالد الهدمي في الاجتماع الذي حضره مزارعو القرية: ان أهمية الزيارة تكمن في كونها عملية تبادل ونقاش والاستماع الى مشاكل وهموم المزارعين ما بين ادارة الاتحاد والمزارعين لتقاسم الهموم التي وضعتها الاحتلال ومخططاته للاستيلاء على الارض الفلسطينية.

واضاف الهدمي أن الزراعة محور الصراع الرئيسي بيننا وبين الاحتلال الذي يبني مستعمراته ويزيد ثروته وكثافته السكانية على الجزء الباقي من الارض الفلسطينية، وقد عمل الاتحاد على جمع المزارعين على شكل لجان وتجمعات وتشكيل عمل جماعي منظم لهم للحفاظ على الاراضي الزراعية، فالاتحاد بالاساس انبثق منذ تشكله عام ١٩٨٦ عن لجان زراعية عملت في مختلف القرى والتجمعات السكانية. وجزء أساسي من برامجنا استصلاح الاراضي وخاصة في مناطق "c" التي تحتل ٦٠٪ من الأراضي الفلسطينية التي يتطلع الاحتلال الى الاستيلاء عليها. كما أن نجاح المزارع هو مرتبط بنجاح وديمومة المشروع والمحافظة عليه وهو يعكس ايجابيا على الاتحاد وعلى ما يقدمه من خدمات للمزارع الفلسطيني خاصة في هذه المناطق قريه المعصرة. بدوره أكد عضو مجلس ادارة اتحاد لجان العمل الزراعي رزق البرغوثي أن قرية المعصرة من

القرى والبؤر الملتهبة، مشيرا الى أن هذا يدل على أن أهلها يتمتعون بحماس للدفاع عن الارض. والارض هي اساس وجودنا والصراع مع المحتل دائم، كما ان الاتحاد يقدم خدماته للمزارعين وهو متواجد على مدار الساعة عبر موظفيه وطاقم المهندسين فيه. ووجه البرغوثي تحيته الى أهالي المعصرة على صمودهم وتشبثهم في أرضهم مؤكدا ان الارض تساوي أكثر من الذهب والتمسك بها هو واجب وطني.

من جانبه قال منسق اللجنة الزراعية التابعة لاتحاد لجان العمل الزراعي في قرية المعصرة محمد بريجية : " نحن متمسكون في أرضنا حتى لو لم تعط شئ وليس هدفنا جمع المال بل العمل وبالذات في الارض، شجرة الزيتون عمرها اكبر من عمر دولة اسرائيل وأملنا في اتحاد لجان العمل الزراعي كبير.

وبين بريجية ان المعصرة هي احد القرى التي تقع جنوب مدينة بيت لحم ويبلغ عدد سكانها ١٠٠٠ نسمة فيما تحتل الاراضي الزراعية ٦٠٠٠ دونم منها ١٠٪ فقط صالح للزراعة والسبب في ذلك هو ضعف الامكانيات المادية لدى السكان لاستصلاح اراضيهم، بالإضافة الى ان هناك اراضي أخرى ذهبت خلف جدار الفصل العنصري، كما ان الثروة الحيوانية قلت في السنتين الماضيتين، وفي مجال استصلاح الارض فالمزارع لا يستطيع ان يساهم في نسبة ٢٠٪ من تكلفة الاستصلاح.

وأكد الحضور في ختام الاجتماع على ضرورة دعم قرية المعصرة بما يتلاءم مع الوضع المعيشي فيها. تأتي هذه الزيارة ضمن برنامج الزيارات الميدانية لإدارة الاتحاد للتواصل مع المزارعين وتمتين العلاقات والاطلاع على مشاكلهم وهمومهم.

اثر المناطق الصناعية على القطاع الزراعي



بقلم: عمر طيخنا

مع انتشار منطوق العولمة، ومحدودية الموارد الإنتاجية والأسواق المفتوحة والتنافس السلعي رسمت الأفكار حول هذه المناطق بهدف تعزيز القوة الرأسمالية وفق أهداف سياسية تمكن المنتج من غزو الأرض الزراعية المحدودة ضمن علاقات تطبيقية استثمارية بين رموز القوة الرأسمالية في المنطقة، دون الاهتمام ما ستؤول إليه هذه الأفكار من نتائج سياسية واجتماعية ووطنية قد تنعكس على المجتمع الفلسطيني. من هنا ارتأى اتحاد لجان العمل الزراعي بضرورة إعداد ورقة تعكس تصور وتوقع الاتحاد لما سينعكس على القطاع الزراعي في فلسطين جراء إنشاء مناطق صناعية.

لمحة عن واقع القطاع الزراعي

يمتاز القطاع الزراعي الفلسطيني بسماط منطقة البحر المتوسط ذو التنوع المناخي والذي بدوره يعكس مدى التنوع الإنتاجي وموسمية الإنتاج، كما يعتبر القطاع الزراعي المحور الرئيسي في الاقتصاد الفلسطيني، إذ يعتبر مصدر دخل رئيس لغالبية الأسر الريفية والتي تزيد عن ٧٠٪ من المناطق الفلسطينية، ويساهم القطاع الزراعي في تعزيز القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما ان لديه قدرة عالية على امتصاص أعداد كبيرة من العمالة وخاصة المرأة، وله دور مميز في الصادرات الفلسطينية، عدا القيمة الاجتماعية والتي تعكس مدى ارتباط المزارع بأرضه وثباته أمام التحديات والإجراءات المعيقة من قبل الاحتلال الإسرائيلي. تبلغ مساحة الأراضي الزراعية التي يستخدمها الفلسطينيون حوالي ٣٠,٣٪ (١,٨٢٦,٠٩٦ دونما في العام ٢٠٠٦/٢٠٠٥) من مجموع مساحة الأراضي الفلسطينية، وتشكل ٥٣,٩٪ من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة.

على صعيد الإنتاج النباتي تحتل زراعة أشجار الفاكهة الجزء الأكبر من المساحة المزروعة في فلسطين. حيث تشكل ٦٢,٢٪ من مجمل المساحة المزروعة، تليها مساحة المحاصيل الحقلية حيث تشكل ٢٧,٢٪، بينما تشكل مساحة الخضروات ١٠,٦٪. يعتبر قطاع الدواجن اللحم والبيض في الضفة الغربية مصدراً هاماً للحوم البيضاء وللبيض حيث يربي سنوياً ٣١,٥ مليون طير لاجم ٣,٣ مليون طير بيضاء يتركز منها ٦٠,٢٪ في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. مصادر المياه: يبلغ مجموع المياه المتوفرة للزراعة في الضفة الغربية ٨٤,٣ مليون م^٣ / السنة، وهذه تستخدم لري ١٣٠,٣٠٠ دونماً تقريباً.

العمالة في القطاع الزراعي: شكل عدد العاملين في القطاع الزراعي ١٦,١٪ من مجمل الأيدي العاملة الفلسطينية في العام ٢٠٠٦. أما بالنسبة إلى دور المرأة الفلسطينية في القطاع الزراعي، فقد وصلت نسبة النساء العاملات في هذا القطاع في العام ٢٠٠٦ إلى ١٤,٥٪ مع أن هذا يشير إلى مشاركتهن المحدودة في القوى العاملة الرسمية، إلا أن مساهمتهن في السوق غير الرسمية تعتبر أكبر.

تجارب الدول المجاورة:

تجربة مصر والأردن في إنشاء مناطق QIZ، بهدف إنتاج سلع تصدر لأمريكا ومغارة من الجمرك. فقد بينت اللجنة التنفيذية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع المنبثقة عن قوى المعارضة الأردنية: المخالفات القانونية بحق العمال الأردنيين والوافدين العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة المشتركة مع إسرائيل. وقالت اللجنة في بيان لها، إن هذه المناطق فرضت التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل على الأردنيين، وفتحت المجال أمام شركات آسيوية لتحقيق مصالحها على حساب الاقتصاد الأردني، وأدت إلى تدفق عشرات آلاف العمال الآسيويين للعمل في الأردن على حساب العمالة الأردنية.

المناطق الصناعية الإسرائيلية المتاخمة للحدود الفلسطينية: هناك ما لا يقل عن سبع مناطق صناعية إسرائيلية تم إقامتها في أجزاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية، ويتم إدارتها بالكامل من قبل المستعمرين الإسرائيليين - (المصدر - أريج).

التلوث الناتج عن المناطق الصناعية الإسرائيلية

ومن دراسة نوعية الصناعات في هذه المناطق نجد أنها تتضمن العديد من الصناعات المتباينة، فمنها مصانع الألومنيوم، وديج الجلود، والإلكترونيات، والغزل والنسيج، وصناعة البطاريات، والفيبرجلاس، والبلاستيك، والأسمدة، والدهان على الأسطح، وتشكيل المعادن، وإعادة تدوير الزيوت، كذلك قامت إسرائيل بترحيل العديد من الصناعات ذات الأضرار البيئية من مناطقها إلى مناطق حدودية بين الضفة الغربية وغزة من جهة، وبين إسرائيل من الجهة الأخرى، نقل المخلفات الخطرة إلى الأراضي الفلسطينية: الدلائل تشير إلى أن السلطات الإسرائيلية أو على الأقل جهات معينة فيها تتبع أسلوباً مدمراً للبيئة الفلسطينية، وذلك بتسهيل تهريب مخلفات كيميائية وطبية أو غيرها سامة أو ضارة إلى المناطق الفلسطينية. فقد تم اكتشاف ٢٩ برميلاً من النفايات الخطرة في منطقة خان يونس قام المستوطنون بإلقائها في مناطق السلطة الوطنية. وفي حادثة أخرى تم اكتشاف ٢٢٣ برميلاً من النفايات الخطرة والسامة في منطقة جنين شمال الضفة الغربية.

دراسة سورية: الآثار السلبية للتموضع المكاني للنشاطات الصناعية إشغال الأراضي الزراعية بنشاطات أخرى يحد ذاته إلى خسارة هامة لأخصب الأراضي الزراعية المنتجة باستمرار تاريخياً لكونها من أخصب الأراضي الزراعية وتوفر الموارد المائية حولها والمناخ الملائم.

الصناعة كعامل رئيسي للجذب الحضري: تشكل النشاطات الصناعية أهم عوامل تفاقم الجذب الحضري بسبب تجمعها في المدن الرئيسية سواء بتصنيفها ضمن فرص العمالة أو دورها في البطالة المقنعة.

انتشار السكن العشوائي: يؤدي تواجد الصناعات قرب المدن وفي الأراضي الزراعية رخيصة الثمن نسبياً إلى انتشار نوع آخر من إشغال الأراضي وهو التجمعات السكنية المخالفة التي تنتشر بسرعة وتقتضي على المساحات المشجرة والمنتجة للمحاصيل والخضار اليومية وأقلها كلفة من حيث انخفاض كلفة ونقل المنتجات الزراعية إلى أحياء المدن القريبة من المواقع الزراعية.

تدهور البيئة الحضرية: وهي ظاهرة متعددة الأسباب والأشكال وأهمها:

- تلوث الهواء من الانبعاثات الغازية والغبار إضافة للضجيج.
- تلوث التربة من الفضلات السائلة والصلبة وبالتالي المحاصيل الزراعية بأخطر

أنواع التلوث وهو التلوث العضوي.

- تلوث المياه السطحية والجوفية من الصرف الصناعي والصرف الصحي والفضلات الصناعية.

- تناقص المساحات الخضراء بالتوازي مع ازدياد تركيز تلوث الهواء في المناطق الحضرية.

- انخفاض مستوى الرفاه في المعيشة اليومية من جراء آثار التدهور البيئي عموماً وتفاقم كثافة السكن وتركيز الفعاليات في رفق محدودة من الأراضي والأثر السلبي على حركة المواصلات والنقل بشكل خاص.

مراجعة ميدانية للمنطقة الصناعية في جنين

تقع المنطقة الصناعية المراد إنشائها في مرج بن عامر في شمال مدينة جنين وغرب قرية الجلمه، وتسمى المنطقة التي سوف تقام عليها بأرض المطار. تعتبر هذه المنطقة من أخصب الأراضي في منطقة جنين حيث تقع في مرج بن عامر وهو سلة الغذاء لمنطقة جنين.

تبلغ مساحة أرض المشروع حوالي ١٢٠٠ دونم كذلك وجود شارع يشق المرج ليصل المشروع بعرض ٣٠ وطول ١ كم، وهذه الأراضي تابعة لقرية برقين. تبين أن المزارعين لم يعرفوا أي شئ عن المشروع إلا أنه سيقيم بالمنطقة والسبب من عدم معرفتهم أنه لم يأت أحد لاستشارتهم بالموضوع، ولكن أثرت أخبار أنه سوف يتم حفر بئر ارتوازي في أرض المشروع لتغطية احتياجاته، وإن إسرائيل سوف تقوم بتزويدهم بالكهرباء، أما بالنسبة للصرف الصحي سوف يتم تمديد خطوط من المشروع إلى المستوطنات القريبة من الجدار حيث يوجد هناك محطات تنقيه.

هناك تخوف من أثر المصانع على السكان والبيئة حيث لم تعرف نوع المصانع التي سوف تنشأ، كذلك تقلص الأراضي الصالحة للزراعة، حيث أن الجدار التهم بعض منها وجاء المشروع ليستولي على الباقي هذا ما قاله بعض المزارعين، وكذلك خوفهم على الأراضي التي بمحاذاة المشروع. هل ستأثر من دخان المصانع ومن النفايات وكذلك من عوادم الشاحنات؟

رؤية الاتحاد لتأثيرات المناطق الصناعية:

تقليص المساحات الزراعية: إنشاء المنطقة الصناعية وما يرافقها من بنية تحتية على المساحات الزراعية وضمن المنطقة الريفية وداخل الأراضي الفلسطينية (إضافة إلى المساحات الزراعية المفقودة لخدمة الشوارع والطرق الالتفافية والمساحات المخصصة للجدار العازل والتوسع المتواصل للمستوطنات). فيأتي مشروع المناطق الصناعية بهدف التنمية وتعزيز وتنشيط القطاعات الاقتصادية

الاحتلال والتنمية

بقلم: سعادة أبو شيخة

عند النظر في الحالة الفلسطينية التي تعاني من الاحتلال الصهيوني لأراضيها وثرواتها منذ عشرات السنين نجدها من أكثر الحالات تعقيداً فيما يتعلق بتحقيق التنمية بمفهومها الشمولي والموسع، فإن كانت في الدول التي نالت استقلالها وسيادتها على مواردها تعاني من بعض الصعوبات في تحقيق التنمية في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فما بالك بالوضع الفلسطيني الذي يسيطر فيه الاحتلال على أكثر من ٩٠٪ من الأراضي الفلسطينية، بحيث ينال الاستيطان ما نسبته ١٥٪ من مساحة الضفة الغربية وغزة.

ان الاحتلال والتنمية تقيضان، فلا يمكن ان تتحقق التنمية بمفهومها الموسع والشمولي في الحالة الفلسطينية دون نيل الحق في تقرير المصير وفرض السيادة الوطنية على الثروات والموارد الطبيعية، حيث ان الاحتلال عمل على توجيه وتهويد التنمية في الأراضي الفلسطينية لصالح مشاريعه الاستيطانية والمشاريع الخاصة وتنمية موارده وثرواته على حساب الشعب الفلسطيني.

لشركاء في المنطقة (كبار المستثمرين من الشعب الفلسطيني والاحتلال).

نمط الإنتاج الزراعي: سعياً وراء معظمه الأرباح والإيراد للمزارعين يوجه الإنتاج نحو إنتاج السلع المدرة للدخل والمنتجات ذات العلاقة بالتجارة والصناعة مهمشين البعد الوطني لإنتاج السلع الإستراتيجية والضرورية للمجتمع الفلسطيني (الواقع تحت الاحتلال والمعرض للمزيد من التحكم بتوفير السلع الغذائية الرئيسية للمجتمع الفلسطيني).

عزوف العمل عن الزراعة: حيث ستوفر المنطقة الصناعية فرص عمل وبأجور مجدية أكثر من القطاع الزراعي وبالتالي سيتم انتقال عدد كبير من العمالة والمزارعين باتجاه العمل في المناطق الصناعية وهذا ما كان قبل الانتفاضة إلا أن الفرق الحالي هو العمل ضمن الأراضي الفلسطينية وبالتالي سيؤدي إلى هجرة المزارعين لأراضيهم الزراعية وتهميشها. تغير نمط عمل المرأة الريفية من نشاطات زراعية إلى الدخول لنمط عمالة أخر مما يخلق عجز في العمالة الزراعية وهذا ما سينعكس على وضع الإنتاج الزراعي في المنطقة. التعامل مع الأرض بنمط اقتصادي محض، كسلعة اقتصادية خالية من القيم الاجتماعية والوطنية قابلة للبيع والشراء بغض النظر عن جنسية ونوعية المستثمر وخاصة أنه متوقع ارتفاع أسعارها. تدمير وتجريف المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة يعطي مؤشراً على مدى الخطورة التي تتعرض لها الحياة النباتية، فإذا اختفت مساحات كبيرة من هذه الأشجار نتيجة بناء المناطق الصناعية، فإن عودة زراعة هذه الأشجار ونموها يستغرق زمناً طويلاً الأمر الذي يزيد من المخاطر التي يتعرض لها التنوع الحيوي. تشجيع المستوطنات على التوسع وابتلاع المزيد من الأراضي وخاصة غير المزروعة. الحد من نشاط المؤسسات الوطنية اتجاه تنمية القطاع الزراعي من مشاريع استصلاح وزراعة أشجار مفضرة مثل الزيتون واللوز والعنب.

زيادة الاعتماد والارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي وخاصة بالسلع الإستراتيجية. توجيه جزء وكمية كبيرة من المياه المتوفرة في المناطق الصناعية من خدمة القطاع الزراعي لخدمة القطاع الصناعي والبنية التحتية المرافقة له.

التخوف من التقلبات وعدم الاستقرار الأمني والسياسي كما حدث في المنطقة الصناعية "أبرز" في قطاع غزة. إضافة إلى تواصل استخدام الحواجز والإغلاقات. التخوف من تعزيز وتطبيع العلاقة ما بين المزارعين الفلسطينيين والإسرائيليين ومن ثم الاندماج والانخراط ضمن المجتمع الإسرائيلي.

تغيير نمط العقلية والتفكير لدى المجتمع الريفي من حيث تهيمش فكر المقاومة ومواجهة الاحتلال من خلال الاهتمام بالنشاط الاقتصادي والاستثمارات والمصالح الشخصية على حساب التمسك بالأرض ومقاومة الاحتلال.

ولا بد هنا من الإشارة الى انه بالرغم ما بين المواثيق الدولية المتعلقة بالحق في التنمية وحق الشعوب في امتلاك والسيطرة على مواردها وثرواتها الطبيعية من ناحية، وحقها في تقرير مصيرها السياسي من الناحية الأخرى هو من أهم العوامل التي تساعد على بلوغ التنمية الشاملة المستهدفة للبشرية في شتى مجالات الحياة.

وبالرغم من ان الاحتلال عمل منذ فترة طويلة على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وعلى تحويل العمالة الفلسطينية الى الداخل للمساهمة في بناء المستوطنات واقامة البنية التحتية مع إهمال المناطق الفلسطينية، إلا ان الجهود الفلسطينية الذاتية ممثلة بمؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع المؤسسات الرسمية وافراد المجتمع المحلي من خلال ما تقدمه من برامج ومشاريع هادفة مستغلة فيه كل الموارد المتاحة لها والتي يمكن لها استغلالها بعيدا عن أعين وهيمنة الاحتلال وفي كثير من الاحيان يكون فيه تحدي للاحتلال، تمكنت من دفع عجلة التنمية في الحالة الفلسطينية بشكل ملحوظ معرزة بذلك مبدأ الاعتماد على الذات في مكافحة الفقر والبطالة وسياسة التجهيل والتهميش والاقصاء التي يعمد الاحتلال الى تعزيزها في اوساط الشعب الفلسطيني بصورة مبرجة ومنهجية.

وبالنظر الى كل المعطيات المطروحة يبقى مبدأ السيادة والاستقلال وحق تقرير المصير أهم العناوين التي يتم الارتكاز عليها في تحقيق التنمية في مختلف مجالات الحياة.

الاستيطان الإسرائيلي في الأغوار الفلسطينية

وادي قانا بين الماضي والحاضر

بقلم: حسين زيدان

يقع وادي قانا قرب قرية ديراستيا شمال محافظة سلفيت ويحتوي على آلاف الدونمات الزراعية . يوجد به العديد من ينابيع المياه الدائمة وعدد من بيارات الحمضيات والزيتون. كان وادي قانا في أيام النكبة ملاذا للعديد من الفلسطينيين حتى وقت قريب. بدأ الاستيطان يحيط بالوادي من على جوانبه حيث يوجد أكثر من سبعة مستوطنات بدأت منذ العام ١٩٧٨ حتى الآن. يعتبره الاحتلال منطقته محمية طبيعية حسب قوانين الاحتلال وبالتالي يمنع العمل بالوادي بشكل يسمح بتغيير المعالم الطبيعية حسب ادعاءاتهم. وقام المستوطنون باقتلاع العديد من أشجار الزيتون والحمضيات خلال العقد الأخير فهو كثيره من المناطق يتعرض للاستهداف والتهديد. حاولت العديد من المؤسسات عمل مشاريع تطويرية به إلا أنها كانت تتعرض للمنع من قبل قوات الاحتلال. وتعود ملكية الأراضي به إلى أهالي قرية ديراستيا القريبة ويعمل به العديد من المزارعين في تربية المواشي والبيارات وبعض الزراعات المروية والصيفية.

لا أم .. في عيد الأم

بقلم: فؤاد أبو صبحه

لا أم في عيد الأم سوى الأم الحقيقية والأبدية وهي الأرض. الأرض هي أم كل الأمهات، ولا أم سواها لجميع الأبناء والبنات الذين يحملون الأمانة.. أمانة التسرع لشجرة الحياة. والصورة الشائخة والذائعة على مر العصور هي أن الأم رمز العطاء والرسالة الموجهة من السماء من خلال شرائع السماء.. وما من ديانة قدست الأم كالمسيحية في تقديس السيدة العذراء وما من رسالة سماوية أوصت بقضاء من الله في طاعة الأمهات كالديانة الإسلامية. فإذنا نقول أمام التعصب الاستعماري والآخر الصهيوني في سفك دماء الأمهات في الأرض العربية ولذع الأفتدة بقتل الأبناء والحفدة؟.. ماذا نقول في زمن أصبح القتل فيه شريعة مما حمل من وسائل العنف ومن وسائل المكر والخديعة؟ وفي وقت تمتد دموعنا وأيدينا وقلوبنا لتبارك كل الأمهات لما يقدمن من تضحيات.

وفي عيد الأم لا تغيب عن ذاكرتنا صور الأم الفلسطينية والعراقية.. والعربية وهي تفرق في سواد الحداد في القدس وغزة وبغداد، ولا تغيب عنا تلك الصور فيصبح عيد الأم مصبوغاً بالحزن والدم. وفي هذا الوقت أيضاً نتذكر أنه كما للأُم الأرض رحمة ونعمة فإن لها لعنة ونقمة فيما لو امتهنت وأخضعت وسلبت كرامتها وحربتها فكيف لا تفعل الآن والدماء تسيل فيها أنهاراً جهاراً نهاراً وتتساقط قامات الرجال كجذوع النخيل وتتفجر النيران وهي تحصد أرواح الأطفال وكبرياء الرجال؟. فهل لدينا في يوم عيد الأم فعلي تنسى فيه أفعال الحمل وأوجاع الولادة وكل ما قدمته لابنائها في الرعاية والحماية؟ لن يكون لأُم عيد فعلي ما لم تظل ذاكرتها متوهجة وما لم تظل مشاعرها متماوجة وما لم تظل ترضع أولادها حب الأوطان في أسوأ الأزمان وما لم تظل تنسج من خيوط التضحيات أوثابا من العزة والكبرياء يتوارثها الأبناء عن الآباء يرتدونها دروعاً واقية من هجمات ظالمة لا تستهدف فقط البشر بل الشجر والحجر وكل شبر من التراب دون أي إحساس بأثم أو عقاب. لا عيد في عيد الأم سوى عيد الأرض الأم وبينما يهتز آذان بأزهاره وأنواره وبينما تغص الأمهات بفرح هو كالبكاء فإن كل هدية تقدم لأُم عربية لن يكون لها مغزى أو معنى إذا لم تحمل شعارات الأرض الأم ورموزها الانتماء وما بعده أو قبله أي انتماء أمهات ثكالي وغيرهن حزاني. وأمهات يناضلن وغيرهن يدفعن الثمن من طمأنينة الحياة بل من الحرمان من الحياة.. أمهات هن الحقيقيات وهن الأصيلات وهن الباقيات في ذاكرة الأيام على الدوام.

القدس ماء الروح

بقلم: نصح بدران

لجنة دير الغصون الزراعية

خطف اليراع من الشراع أناملتي ودعاني ... فغرس في صدر الهوى الحاني.. وهجعت بين يديه أسمع قوله... عن شجرة الزيتون عن أفيانها وثمارها.. فطغانني... وأكلت زقومها فبانت عورتني... وطردت من قدس العروبة نازغ الشريان.. فأقوم مثل غزالة مكلومة... أرنوا إلى كل الجهات مخافة الرعيان.. وأصبح يا قدسي الحبيبة كيف لي... ألا يداعب وجنتيك بناني... ورأيتني في البرد عريانا تغسلني النجوم بماء طهر... وتعود تغمرني ببحر جينونها أحزاني... ساعدت نوحك أنت فاتنتني .. ساعدت أنكش أرض بستاني ... لغة أنا ... جبل هنا.. والله يعرفني... وتعرفني شوارعها وتدعوني مساجدها .. كئاسها... وتفهم عمق تاريخي ... وتفهم سر أحزاني... يا قدس أنت مراكبي لن تغرقني أبدا.. لكنني حين الصلاة أراك مائلة أمامي ... وأنا وراءك متعب كالنبيض أجري ... لاهثا متسلقا أعوامي... عينك ما في الكون أجمل منها... وأنا بحبك سوف أبقى ملهما... لا تعذليني .. عنك طالبت غربتني ... ولطالما في البعد دمعي قد همى... أنا من تالق يوم كنت حبيبتي ... ويعشقتك المحموم شعري قد سما... غامرت في كل الدروب لكي أعود لحضنها... فخرست أيام الشباب وكنت دوماً مغرماً... واليوم لما جئت أرضك زائراً.. لم يبق مني غير وجه متعب بيكي دما... ومررت في باب العمود فعاظني... كيف استباحوا أرضها حتى السما... يا ويح قلبي... قد رأيت حبيبتي... عشب على عتبات روجي قد نما... واخضوضرت ساحات قلبي حينما رشفت رحيق اللورد منك من اللمي... يرعك ربي أنت أنت مدينتي ... ساظل مسكوناً بحبك مفعماً.. يا قدس أنت حبيبتي وعشيقتي... أنت الرفيقة والرفيقة والحمي...

بقلم: خالد الهدمي

بدأ الصراع العربي اليهودي منذ أواخر القرن التاسع عشر بعد نشوء الحركة الصهيونية العالمية، التي رأت منذ ذلك التاريخ ان تقيم كياناً صهيونياً يجمع اليهود المنتشرين في بقاع العالم على الأرض العربية في فلسطين، من خلال السيطرة الاستعمارية عليها لما تمتاز به من موقع جغرافي يتوسط بلاد الغرب والشرق، ولتواجد الأماكن الدينية المقدسة على أراضيها، وخصوصية تربتها الزراعية ووفرة المياه العذبة فيها.

ولقد كانت نزوة الاستيطان الإسرائيلي بعد إقامة الكيان الصهيوني لدولته المصطنعة عام ١٩٤٨ واحتلال الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية بعد طرد سكانها منها، حيث واصلت السلطات الإسرائيلية منذ العام ١٩٤٨ استيلائها على الأراضي العربية ليس فقط تلك التي اضطر أصحابها إلى تركها نتيجة للجوئهم إلى الأقطار العربية المجاورة، بل كذلك أراضي المواطنين العرب الذين واصلوا إقامتهم في فلسطين. بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، تعرضت الضفة الغربية إلى أكبر هجمة استيطانية سواء من حيث عدد المستوطنات أو من حيث مساحة الأراضي المصادرة لصالح المستوطنات خاصة الأراضي الزراعية، أو من حيث عدد المستوطنين بها، مما عرض المواطنين الفلسطينيين أصحاب الأراضي المصادرة إلى أخطار اقتصادية واجتماعية وسياسية أدت إلى مزيد من الاستيلاء على أراضيهم ومصادرتها والاستيلاء على مصادر المياه الرئيسية فيها مثل الآبار الارتوازية والينابيع العذبة خاصة في منطقة الأغوار الفلسطينية.

أهمية منطقة الأغوار الفلسطينية

تعتبر الأغوار من أهم المناطق الزراعية في فلسطين لطبيعتها أراضيها الخصبة القابلة للزراعة، ولكثرة مصادرها من المياه الموجودة على شكل ينابيع عذبة وآبار ارتوازية، وتوفر ظروف جوية طبيعية تجعلها مدفاً طبيعياً خاصة في فصل الشتاء، حيث تتم زراعة وإنتاج الخضار بجميع أنواعها وأيضاً أشجار الحمضيات التي تثمر في تلك الفترة من السنة، وتوفر إمكانية تسويقها محلياً وخارجياً مما يعطي مردوداً اقتصادياً جيداً يعود على المزارعين وعلى الدخل المحلي. بالإضافة إلى أنها تعتبر منطقة سياحية أثرية حيث تتواجد المواقع الأثرية مثل قصر هشام ودير قرنط وطواحين السكر وتل السلطان وخربة قمران، وسباحة دينية حيث يتواجد بها المغطس على نهر الأردن الذي يتوافد إليه السواح المسيحيون من ذوي الطوائف المختلفة، وأيضاً تكثر بها العديد من الأديرة التابعة لمختلف الطوائف المسيحية. وتعتبر منطقة سياحية بيئية أيضاً بسبب طبيعة المناخ المعتدل شتاءً وتكثر بها أنواع عديدة من النباتات البرية الطبيعية التي تخلق بيئةً جميلةً طبيعية.

أيضاً اكتسبت أهمية سياسية خاصة لدى الإسرائيليين، حيث تعتبرها سلطات الاحتلال الإسرائيلي منطقة حيوية وضرورية لأمنها ومصالحها الحيوية كونها تعتبر أطول الحدود الشرقية للمرتفعات الفلسطينية المحتلة وطبيعة تضاريسها التي تتمثل بالسلاسل الجبلية المرتفعة وتشكل مانعاً جغرافياً واستراتيجياً في حالة حدوث أية حروب قائمة عليها من الشرق (الدول العربية والإقليمية خاصة).

ونظراً لأهمية منطقة الأغوار الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث أنها تشكل مساحتها (١٦٦٤ كيلو متراً مربعاً) ما نسبته ٢٧,٥٪ من مساحة الضفة الغربية الإجمالية، ويسكنها حوالي ٥٢٠٠٠ الف مواطن فلسطيني يقطنون في ٤٢ تجمعاً سكانياً ٦٠٪ منهم يسكنون منطقة أريحا.

معاناة المواطنين الفلسطينيين في منطقة الأغوار

دأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على وضع الأغوار الفلسطينية في سلم أولويات الاستيطان والاستيلاء على الأراضي، حيث قامت ببناء ٤٣ مستوطنة على مساحة ٣٨ كيلومتراً مربعاً أي ما يعادل ٢,٣٪ من المساحة الإجمالية لمنطقة الأغوار ويسكنها حوالي ١٣٠٠٠ مستوطناً. بالإضافة إلى إقامة القواعد العسكرية على مساحة ٣١ كيلو متراً مربعاً موزعة على طول الأغوار الفلسطينية من مستوطنة «محولا» في أقصى الشمال إلى مستوطنة «متسبيه شالوم» في أقصى الجنوب. بالإضافة إلى مصادرة الأراضي المملوكة لسكان الأغوار بحجة أنها أملاك غائبين، خاصة في منطقة

الجفتك حيث تمت مصادرة أكثر من ٥٠٠ دونماً استخدم جزء منها لبناء مستعمرة «مساوة» والباقي استخدمت في زراعة المنتجات الزراعية الخاصة للتصدير مثل بعض الخضار وأنواع مختلفة من الورد. بالإضافة إلى أن الاحتلال عمد إلى فصل الأغوار عن الضفة الغربية عن طريق إقامة ٦ حواجز عسكرية رئيسية (تياسير. معالية افرام، الديوك، نقطة الارتباط، الحمراء، بيسان) حولت جزءاً منها إلى معابر دولية بعد إقامة جدار الفصل العنصري على تلك المنطقة. وقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة العديد من الآبار الارتوازية وإغلاق العديد منها خاصة في منطقة الأغوار الشمالية (بردلة وعين البيضاء) وحددت الكميات المستخرجة من تلك الآبار عن طريق وضع عدادات المياه على كل بئر في المنطقة بهدف خفض كمية المياه المستخرجة وتحويلها للمزارعين الفلسطينيين من أجل توفير تلك المياه لصالح المستعمرات الإسرائيلية، مما عرض المزارعين لتقديمهم للمحاكم العسكرية في حالة زيادة كمية المياه عن الكمية المخصصة لهم، في المقابل سمحت سلطات الاحتلال بحفر آبار ارتوازية بععم يزيد عن ٥٠٠ متراً لصالح المستوطنات، مما أدى إلى انخفاض كمية المياه المستخرجة من آبار المزارعين الفلسطينيين وجفاف عدد من تلك الآبار وجفاف الينابيع الرئيسية مثل نبع العوجا. كما لم تسمح سلطات الاحتلال من حفر آبار ارتوازية جديدة لصالح المزارعين الفلسطينيين، بالإضافة إلى أنها منعت تأهيل بعض الآبار التي تتعرض سنوياً إلى الردم بشكل طبيعي.

هذه السياسة التي تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي أدت إلى تهجير العديد من الفلسطينيين من أراضيهم خاصة المالكين لأراضي منطقة الزور الواقعة بالقرب من نهر الأردن، حيث تعتبرها منطقة حدودية، وأيضاً منطقة الجفتك الواقعة بالقرب من مستوطنة «مساوة»، حيث أبلغتهم ان وجودهم بالقرب من المستوطنة غير شرعي، فعمدت إلى تهجيرهم عن أراضيهم ومنعت أي بناء جديد عليها حتى لو كان مبنياً من الزينكو (الصاج).

كما عمدت على تدمير الثروة الحيوانية من خلال إغلاق مساحات شاسعة من الأراضي الرعوية وزراعة الأغنام بها مما أدى إلى قتل العديد من الأطفال، بالإضافة إلى معاناة المزارعين من مشاكل تسويقية لمنتجاتهم الزراعية خاصة بعد مزارعهم عن مراكز الأسواق الرئيسية (أريحا، نابلس، جنين)، وغيرها من الخدمات التي يعاني منها سكان تلك المنطقة مثل مشاكل تعليمية، وعدم إقامة بنية تحتية مثل مدارس وشبكات طرق ومواصلات وشبكات صرف صحي ومياه للشرب وغيرها من الخدمات العامة التي يفترض تقديمها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية ومن منظمات العمل الأهلي أو القطاع الخاص أو من المؤسسات الدولية الداعمة.

واضح مما سبق ان الاحتلال الإسرائيلي يتطلع إلى مزيد من مصادرة الأراضي الفلسطينية في منطقة الأغوار والسيطرة على مصادر المياه، وبناء أكبر عدد ممكن من المستوطنات وتوزيعها على أوسع مساحة وتوطين أكبر عدد من المستوطنين، واستغلال تلك الأراضي في إقامة مشاريع زراعية وصناعية وسياحية عليها، على حساب أصحابها الفلسطينيين، حيث يعتبرها منطقة آمنة للدولة الإسرائيلية ليس بالمفهوم العسكري البحت، بل من مفهوم توفير وتأمين مصادر الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك يتحتم علينا كفلسطينيين ممثلين بالقوى الوطنية والشعبية والسلطة الوطنية والمؤسسات الأهلية مقاومة هذه السياسة التي تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه شعبنا الفلسطيني في منطقة الأغوار خاصة من تهجير قسري ومصادرة الأراضي والمياه والاستيلاء عليها. وذلك من خلال وقف السلطة للمفاوضات المباشرة وغير المباشرة مع الاحتلال لأنها أثبتت فشلها طيلة أكثر من ثمانية عشر عاماً، وأن لنجاً إلى المقاومة بجميع أشكالها. ودعوة المجتمع الدولي لأن يأخذ دوره في الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لتطبيق قرارات الشرعية الدولية التي تتيح إعطاء الشعب الفلسطيني حقه بإقامة دولته الحرة المستقلة وحق العودة وتقرير المصير، وحق المزارعين الفلسطينيين باستخدام أراضيهم وزراعتها من أجل المحافظة عليها من الاستيطان. ومطلوب من المؤسسات الدولية المانحة دعم إقامة مشاريع تنموية مستدامة في تلك المنطقة من أجل توفير الحد الأدنى من احتياجاتهم الضرورية للحياة والعيش بكرامة.



نداء الأرض

التحدي الذي يواجه المناطق الجافة

غير المواتية لسطح التربة على منع حدوث الارتشاح وتجمع في هذه الحالة معظم مياه الامطار على شكل برك وذلك قبل ان تتساق الى الجداول ومن ثم الى المستنقعات، حيث تفقد جودتها وتتبخّر في حين لايدخل سوى نسبة ضئيلة منها في المياه الجوفية.

إن كمية الهطول المطري المتدني اصلا يسبب اجهاد شديد في الرطوبة للمحاصيل النامية ويتمخض عنه انخفاض كبير في الانتاج اصلا وتتفاقم هذه المشكلة مع وجود ظروف طبيعية اخرى غير مواتية من قبيل درجات حرارة زائدة خلال فترات الزراعة ووجود تربة سطحية قليلة العمق ذات نوعية رديئة.

ان فقدان المياه دون الافادة منها في الاستخدام الزراعي والمنزلي الى جانب سوء ادارة الارض يعتبران عاملان مهمان يسهمان في عملية التصحر وزيادة معدل الفقر في المناطق الجافة ويجب تجميع مياه الأمطار على نحو ملائم ليكون ثمة فرصه لنجاح الزراعة وتعد عملية حصاد المائي مفتاح استخدام مياه الامطار فهي تشكل زيادة في كمية المياه المتاحة في وحدة المساحة المحصولية وتقلل من تاثير الجفاف وتستخدم مياه الامطار على نحو مفيد .

ويستجيب اتحاد لجان العمل الزراعي الى الحاجة الملحة لتحقيق انتاجية مرتفعه باستخدام كمية اقل من المياه المتاحة في المناطق الجافة من خلال كفاءة استعمال المياه واستدامتها على المستوى الزراعي، ففي المناطق البعلية التي تزرع فيها المحاصيل يعمل على تعزيز الاستعمال الامثل للري التكميلي واستخدام الحصاد المائي لدعم الانتاج الزراعي.

ويقوم اتحاد لجان العمل الزراعي بوضع خطة طوارئ تتضمن مقترحات عاجلة لمواجهة هذه الظاهرة تم تقديمها إلى الدول والمؤسسات المانحة وتمثلت في توزيع أعلاف كخطوه أولى من اجل حماية الثروة الحيوانيه المهددة بالانقراض، يليها توفير البذور الملائمة لطبيعة التربة، إضافة إلى إدارة تنظيم المراعي وعمل مشاريع مسيجة لزراعة الشجيرات الرعوية ، وحفر آبار جمع وتنفيذ مشاريع حصاد مائي في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وخاصة في شرق الخليل لمواجهة الجفاف.

الإئتلاف من أجل القدس

الزخم من العمل دون الارتباط بالتمويل الخارجي والإرتكاز على الإمكانيات الذاتية للمجتمع دليل على صوابية المنهجية التي اخطها لذاته منذ تشكله.
المواضيع التي يعمل بها الإئتلاف، وضع الإئتلاف مهمة التصدي لسياسة التطهير العرقي بالقدس على سلم أولويات العمل و تم إشتقاق العناوين التالية منها:

١-التصدي لسياسة مصادرة العقارات بالقدس.

٢-التصدي لسياسة هدم المنازل بالقدس .

٣-مواجهة سياسة الأسرلة .

لم يحصر الإئتلاف ذاته بدائرة عمل واحدة وكان يستجيب دائما لتطورات الواقع السياسية، رفض حالة الإنقسام التي يعيشها الوطن، ودعا الى ضرورة توفير المناخات الإيجابية للحوار الداخلي تمهيدا لإنهاء هذا الفصل المرعب من تاريخنا الوطني، ولم يقف متفرجا أمام أي تجاوز لمحدودات العمل الوطني فانتقد أي مشروع لا يعبر عن المصلحة الوطنية .

في الختام أصبح الإئتلاف وما حققه من تراكم للتجارب والخبرات حقيقة قائمة بالقدس تستدعي من الجميع مؤسسات وافراد الإلتفات إليه من أجل الإسهام في تقدمه خدمة للقدس وما تحمله من أبعاد سياسية وثقافية وتاريخية وغيرها.

كارتل الدواجن يقضي على صغار المزارعين

العالي، والقدرة على المخاطرة، فيما لا يستطيع المزارعون الصغار حتى لو اتحدوا في جمعيات من منافسة هذه الشركة، مما يدفعهم للجوء لاحد حلين، الاول هو التخلي عن الاستثمار في هذا القطاع نهائيا مع ما يصحبه من خسائر في الاصول والمعدات، أو العمل كمتعاقد من الباطن مع هذا الحوت الكبير وبالتالي تحقيق دخل أقل من السابق، وهذا يعني خراب لقطاع الانتاج الصغير بفعل آليات السوق.

لم يذهب الرأسماليون الكبار الى ممثلي المنتجين الصغار في هذا المجال لتحويلهم الى مساهمين في الشركة الوليدة، ولم يجر أي دراسة للأثار الاجتماعية الناجمة عن استثمارهم هذا، بل كل ما قصده هو تحقيق ارباح عالية، في قطاع انتاجي هو أشبه بالاستثمار الخدمي من ناحية سرعة تحقيق الارباح.

فهل هذا الامر هو تنمية أم رمي بمنتجين صغار الى سوق البطالة، سؤال لمن أعطى الشركة ترخيصاً؟

العمل الزراعي ينظم ورشة عمل بمناسبة يوم المياه العالمي

الخليل- نظم اتحاد لجان العمل الزراعي بالتعاون مع مدرسة العروب الزراعية ورشة عمل بمناسبة يوم المياه العالمي في قاعة كلية فلسطين التقنية العروب في محافظة الخليل بعنوان واقع المياه في فلسطين وذلك ضمن مشروع الحق في الحياة الممول من المساعدات الشعبية النرويجية. تناولت الورشة ثلاثة محاور، المحور الأول يتعلق بالواقع المائي في الضفة الغربية والمحور الثاني ناقش واقع المياه في محافظة الخليل والمحور الثالث ناقش الحقوق المائية للشعب الفلسطيني، بعد ذلك تم فتح باب النقاش وعرض التوصيات . حضر الورشة ممثلي عن المؤسسات المحلية وممثلي المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى عدد من البلديات في محافظة الخليل وبيت لحم، بالإضافة إلى طلاب كلية العروب وطلاب مدرسة العروب الزراعية.

بقلم: بشار شاور

تعتبر الأمطار المصدر الرئيسي للمياه في فلسطين، فهي تغذي الخزانات الجوفيه والمجري المائية المختلفة، كما يتم الاعتماد عليها في ري الاراضي الزراعية وانطلاقا من هذا المفهوم ولاهمية المياه ومصادرها في الري، أصبحت دراسة الأمطار من أهم الدراسات القائمة في مجال الزراعة والانتاج الزراعي خاصة في المناطق الجافة باعتبار ان معظم الانتاج الزراعي في فلسطين يعتمد بدرجة اساسية على الزراعة البعلية.
تتنوع مصادر المياه في فلسطين وتتفاوت كميات مياهها من مكان لآخر ومن فصل لآخر. وتؤثر عوامل الموقع والتضاريس والجيولوجيا والمناخ في مصادر المياه وهي عبارة عن عناصر في نظام البيئة الطبيعية لذا فهي تتفاعل مع بعضها في علاقة متبادلة ويعد المناخ عنصراً أساسياً في التأثير على مصادر المياه بصورة عامة وتلعب الأمطار دوراً مهما في إيجاد الموارد المائية وتؤثر عليها بصورة مباشرة.

يعاني قطاع الزراعة بشكل عام من مشكلة انحباس الأمطار الذي ادى إلى ظهور الجفاف، ويؤثر سلبا على الموارد المائية وجودتها وكميتها وبالتالي انخفاض كمية ونوعية الإنتاج الزراعي ويؤثر على صحة الإنسان والتنوع الحيواني والنباتي على حد سواء فارتفاع درجات الحرارة وانخفاض نسبة الرطوبة يؤدي الى الجفاف . ان كمية الامطار التي تسقط في البيئة الجافة غير كافية لتلبية الاحتياجات الاساسية لانتاج المحاصيل، وان توزيعه يكون على نحو غير متوازن خلال موسم النمو، وفي اغلب الاحيان يكون شكل الامطار فجائي، فمن غير الممكن لهذا النوع من الهطل ان يدعم زراعة مجدبة على الصعيد الاقتصادي.

ففي المناطق التي تكون فيها كمية الامطار ٢٥٠ مم ويكون على نحو عواصف عشوائية لايمكن التنبؤ بها حتى ان معظم هذه المياه يضيع نتيجة التبخر والجريان تاركة فترات متكررة من الجفاف خلال موسم النمو.

ويمكن أن يحدث الجريان حتى في المناطق المنبسطة نسبيا حيث تعمل الظروف

هديتنا لأمنا الارض

بقلم: مجدي حمایل

كعادة الشهداء، يابون إلا وأن تكون هديتهم لأمنا الارض الهدية الأغلى، الهدية الأروع، الهدية الأعظم.
فها هم ينزفون حبا ووفاء على كفيها لتنساق دماؤهم الى اعماقها، تحمل معها رسائل العهد ووالفاء والايمان بحتمية النصر والحرية.

كم هو صعب علينا أن نفهم جدلية المعادلة بين الشهداء وأمنا الأرض، وكم هو جميل ذلك التوحد الأبدي بين الام وابنائها، هدية الشهداء كانت غالية بغلو الأرض، كانت عظيمة بعظمتها، لقد رحلوا من خلال الارض الى الشمس ليشرقوا مرة اخرى عليها مبتسمين للتراب، مرسومون على كل شبر تراب على امتداد هذا الوطن الحزين، عاهدوا أمنا الأرض ان لا مساومة على الوطن وان لا يكون حوارنا مع قطعان المستوطنين وجنود الاحتلال سوى بلغة الصمود والتمسك أكثر بزيوتنها الذي غرسه أجدادنا واباؤنا، والبقاء على مساحة الأرض، مرسومون وشما بلون الدم ورائحة زعتر بلادي وباسمينه.

عاهدوا أمنا الأرض أن يسبجوها بارواحهم ويروون شجرها بدمائهم رخيصة من أجل الارض وترايبها، وأن تبقى فلسطين وطنا واحدا لا يتجزء.

لقد تعانقت دماء الشهداء مع ترابها، فالأرض لا تفرق بين أبنائها، فلكننا أبناء للأرض تحبنا أمنا الأرض وتعشقنا وعندما نرحل اليها تحملنا في بطنها، تسح عن جبيننا عرق الحياة وتعبها وظلمها وتقبلنا قبلة شوق وقبلة حزن. ثم تمسح عن وجوهنا كل ما علق بنا من غبار الحياة ووسخها وتلبسنا لونها، ثم نخرجنا مرة أخرى مع زهور اللوز وزيت الزيتون ورائحة النرجس عشقا

أبديا لا نهاية له.

ان ما حصل في تشييع جثمانى الشهيدين في بلدة عورنا الصمود وقلعة الانتصار كان مزيج من الفخر والأسى، الفخر بالشهداء الذين رحلوا الى الأرض هدية في يوم الأرض وعيد الام ، وأسى وحرنا علينا نحن الاحياء الذين زفوهم بعرس كبير، ولكن هذا العرس كان منقسم بلونين، حتى دماؤهم لم توحدنا.

لقد توحد الشهيدان بدمائهم ولكننا فرقاهم بلونين وهتافين، كان عرس الشهداء غير وفيأ لهم ولدمائهم، فكاننا نسيناهم بلحظة شرك وغرتنا ألواننا التي تتلون بها، أخذت كل مجموعة تهتف للونها وكاننا في ساحة عراك، الكل يريد أن يثبت لآخر انه الاكثر وانه الأكبر او انه صاحب الصوت الاعلى، بينما الشهداء يغضون أعينهم ويرحلون الى السماء غير مكترثين بنا ولا بهتافاتنا فهم حتماً الاكبر والاعظم والأكرم منا جميعا، استقبلتهم الارض بعشق واستقبلت هديتهم لها بحب .

ترى ستكون نحن على قدر حب الأرض لنا وماذا سنقدم هديتنا للأرض؟ لن تقبل منا سوى أن نوحد انفسنا عليها كي نكون أبناء محبين للأرض .. للوطن ... لفلسطين.

الأرض تناديكم

بقلم: سمير مطر

يا أرض فلسطين، يا أرض كنعان، يا أرض الطهارة والعفه، يا أرض الأنبياء.
سلبوا هوائك ومائك وترابك الأحمر . سلبوا مياهك وسماك وجبالك وسهولك وهضابك ووديانك وأنهارك وسواحك وشجرك وبرتقالك الحزين.
لم يسلم الإنسان الأصل الصاحب الشرعي والحقيقي الذي انبثق من رحمك الطاهر، وكان الهدير القوي أنا أو انتم.
ومنذ أن وطأت القدم المغتصبة والأرض تثور وتقاوم والشعب كالموج الهادر.

وكان الجوهر صراع وجودي ولا وجودي. صراع نفي النفي، وما زال وسيبقى ما دام النقيض المغتصب. ويقولون أرض بلا شعب لشعب بلا أرض والقطار يسير والدم يسيل والوحش يزداد وحشيه.
وكان الوعد المشؤوم، وعد بلفور ثم النكبة والنكسة والثورة والمقاومة والانتفاضه والتسوية، والمولود الميت أوسلو التصوفي والتنازلات وانتفاضه جديد وموج الحركة الشعبية يهدر، وكانت الكارثة التي سقطت على رؤوسنا ألا وهي الصراع الداخلي على المغنم والمراكز والأموال والكراسي الممغنمه باصابع الديناميت المنفجرة ... والوطن الذي كتب عنه الكتفاني والشعراء والأبطال والقاومين والشهداء والأسرى.
نقيضكم المحتل الذي يسلب الأرض ويهدم البيوت ويسرق المياه، ويبنى جدارا يلفظ كالأفعى حول التراب الوطني المقدس ويصادر ويبنى المستوطنات ويقطع الأرض لمعازل وسجون من الطراز الحديث. والقتل والاعتقال والتعذيب اليومي للفلاحين والعمال مستمر وبأساليب نوعية والهدف هو الاقتلاع والتشريد والتهجير والإحباط، والتفكير اضحى عند الفلسطيني على مدار الساعة كيف سننهي هذا اليوم؟ وماذا عن الغد؟ والنقيض يراكم انتصاراته نحو تحقيق مشروعهم التاريخي والفلسطيني العادي تايه في جني الهزائم.
وتستمر الحركة للأرض والإنسان وتتفاعل العناصر في الواقع الرديء وتقول نعم للمقاومة الشعبية، رغم كل الجراح ويسقط الشهداء في عراق بورين وعورتا ويلتحم مع غزه المحاصرة.
نعم للالتصاق بالحق الشرعي الممنوح لنا في كل المواثيق الدولية كبقية الشعوب، نعم للدفاع عن انسانية الانسان فينا، وفي ذكرى يوم الأرض المجيدة الذي يحتفل معنا كل أحرار العالم نقول بصوت عالي:
اننا أصحاب قضية عادله وأصحاب شرعيون لهذه الأرض المقدسه ولن تحبطينا كل ماكينات الأعداء بكافة تلاوينها؛ لأننا نحن الثابتون على مبادئنا في هذا الزمن الذي لا وصف يمكن ان يعبر عنه.
نقول لمن يريد أن يزرع الاستسلام والركوع والخنوع وسياسة غسل الأدمغة أننا باقون، باقون كجبل الجرمق وزيتون فلسطين وبكل ثقه نستمد قوتنا من إيماننا العميق بأن ارادة الشعوب لم تهزم ولم تنكسر.
أكتب عندك يا تاريخ ان النصر حليف الشعوب المظلومه هي صانعة الخيرات المادية وصانعة الانتصارات.





دعوات لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة

اتحاد لجان العمل الزراعي يحيي يوم الأرض الخالد

رام الله - محمد الرفاعي

احتفل اتحاد لجان العمل الزراعي بيوم الأرض الخالد بحضور عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ونائب الأمين العام للجنة الشعبية لتحرير فلسطين عبد الرحيم ملوح ومحافظ محافظة رام الله الدكتور ليلي غنام وإدارة اتحاد لجان العمل الزراعي ممثلة بمجلس إدارتها بشير الخيري ورزق البرغوثي وعصمت الشولي ومديرها العام خالد الهدمي ومدراء المكاتب والدوائر وجمهور حاشد من اللجان الزراعية الذي حضروا من كافة محافظات الوطن.

وألقى عضو مجلس إدارة اتحاد لجان العمل الزراعي رزق البرغوثي كلمة ألهمت الحضور، حيث أكد من خلالها أن الأرض والشرف والاخلاق نتمسك بها، هذا اليوم الذي اختلط الدم بالتراب، دم الشهداء الطاهر بالتراب الزكي في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ في عرابة وسخزين وأم الفحم. في هذا اليوم الذي انكشف فيه المخطط الامبريالي لقمعنا من أرضنا بالقوة ليتحقق الشعار: أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، لن يتحقق هذا الشعار طالما أن هناك أما فلسطينية تلد وتحمل طفلها وفأسها وتذهب الى الحقل.

وأكد البرغوثي خلال كلمته، نحن شعب لن يتخلى عن أرضه ولن يبيعها لأننا نعتبرها شرفنا وعنواننا وأخلاقنا وحققنا في الوجود. رؤيتنا وسياستنا في اتحاد لجان العمل الزراعي أن نصل المزارعين حيثما كانوا، نقدم لهم الدعم والمشورة والطرق المثلى السلمية في التعامل مع الأرض الخصبة، كما أن رؤيتنا تشكيل لجان زراعية في كافة مواقع الوطن، لجاننا الزراعية التي نعرف تماما أنها العمود الفقري لاتحاد لجان العمل الزراعي لهم منا ألف تحية وهم يعملون في أرضهم، وعلينا أن نقف معهم ونقدم ما يريدون لأرضهم كي نقدم لابناء شعبنا وأهلنا من منتوجنا الفلسطيني.

وأضاف، استذكر شيخ الفلوكلوريين الفلسطينيين راجح السلفيتي حيث قال: "حب الأرض، سنه وفرض، مذهبنا ومبادئنا، نحمي الأرض، نصون العرض، نحمي فلسطيننا". نحمي فلسطين إذا قمنا بحماية أرضنا.

وفي نهاية كلمته وجه رزق البرغوثي تحيته الى الامهات اللواتي يعملن في الحقل وللمزارعين الذين يشكلون العمود الفقري في المجتمع، وخدمة الارض والمنتوج الوطني والتخلي عن المنتوجات الاسرائيلية.

بالنسبة للفلسطينيين هو يوم الوطن، فالارض مجبولة عبر التاريخ بدماء هذا الشعب، عشنا وسنعيش، حريصين على الارض الفلسطينية التي هي جزء من التاريخ الماضي والحاضر والمستقبل.

وأضاف ملوح ان هذه الذكرى هي ذكرى شهداء دفعوا بدمائهم في الثلاثين من آذار عام ١٩٧٦ دفاعا عن الوطن والارض في الجليل والنقب، ولانهم ساروا على نهج من استشهدوا من اجل الارض ونقول لمن استشهد بعدهم، ياسر عرفات وأبو علي مصطفى وأحمد ياسين وآلاف الشهداء أن هذه ارضكم وهنا تصنع حريتكم.

وفيما يتعلق بالقمة العربية أكد نائب الأمين العام للجنة الشعبية لتحرير فلسطين أننا لن ننظر يوما للعرب في أي قطر من الاقطار باعتبارهم وسيطا بيننا وبين الاحتلال، نحن ننظر لهم على اعتبارهم شركاء لنا في مواجهة الاحتلال، وندعوهم لاحتلال موقع الشريك وليس موقع الوسيط، نريد شريكا ومساندا وداعما في مواجهة الاحتلال من أجل بناء دولة فلسطين والعودة للأرض وصون المقدسات.

وقال ملوح ان ١٨ عاما من المفاوضات المباشرة لم تنجز شيئا سوى الفشل والوصول الى طريق مسدود فكيف ستكون المفاوضات غير المباشرة، هذا الاحتلال لن يرحل الا بانتفاضة الشعب لمواجهة الاحتلال لنيل الحرية والاستقلال والعودة، وعلينا أن نرسم استراتيجية لمواجهة، فشحبتنا صمد ١٠٠ عام وعلينا ان نستمر في الدفاع عن قضيتنا ومقاومتنا.

وألقى جهاد جرادات كلمة عن اللجان الزراعية أكد من خلالها ان الارض شكلت مركز الصراع مع المحتل وبقاؤنا وتطورنا منوط بالحفاظ على الارض والتواصل معها في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، حيث تشدد الهجمة الاستيطانية الاحتلالية على مدينة القدس وعلى كامل الاراضي الفلسطينية، واصرار المشروع الصهيوني الاستيطاني على سياسة النهب والمصادرة الارض والمياه، كما ويستمر بناء جدار الفصل العنصري والحصار الجائر على أهلنا في قطاع غزة.

وأضاف جرادات أن معركة يوم الأرض مستمرة، وفي كل يوم تقوى ارادة الصمود الفلسطيني في المواجهة وتحدي الحصار المفروض بالقوة العسكرية، وعلينا في هذه المرحلة اعادة بناء وحدتنا الوطنية الذي لن يكون بمقدورنا تحقيق أي منجز وطني في ظل هذا الانقسام الذي يلحق الضرر بناء على كافة الاصعدة، وحدة شعبنا شرط جوهري للقدر على مواصلة مشروع الكفاح الوطني لاجل الارض والانسان والحرية.

وتخللت فعاليات يوم الارض مشاركة فاعلة من فرقة حصاد التي عرضت جملة من الرقصات الشعبية الفلسطينية المميزة، بالإضافة الى فقرات فنية غنائية وشعرية.

واختتمت الفعاليات بافتتاح معرض العودة للجذور الذي نظمته الاتحاد في مركز بلدنا الثقافي في مدينة البيرة، حيث يستمر المعرض لثلاثة أيام، تعرض فيه نشاطات الاتحاد في صور ومنتجات اللجان الزراعية ولوحات تشكيلية ومواد تراثية.

بدورها قالت محافظ محافظة رام الله والبيرة الدكتورة ليلي غنام ان في ذكرى يوم الارض يتجدد الوفاء للشهداء ولشعبنا البطل عبر سنوات نضاله الطويل من أجل الحرية والاستقلال.

وأكدت غنام ان الشعب الفلسطيني يحيي يوم الارض وهو أشد تمسكا بحقوقه المشروعة في التصدي للمؤامرات وسياسة اقامة الجدار وتجريف الاراضي وهدم البيوت، وتواصل العدوان اليومي على شعبنا وتصاعد عمليات الاغتيال والتصفية تكريسا للاحتلال وسياسة فرض الامر الواقع. وقد أثبت شعبنا في يوم الارض وحدة معركتهم ضد المشروع الاحتلالي القائم على تزوير التاريخ وطمس معالم الهوية الفلسطينية، وأثبت وحدة كفاحه البطولي في مواجهة المخططات وهزيمها استنادا الى عدالة قضيته وروح النضال التي يمتلكها.

وأشارت ان يوم الارض يمثل مناسبة لإعادة تأكيد تمسك شعبنا الثابت بحقه في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة على كامل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتعزيز النضال ضد الحملات الاستيطانية وضد جدار الفصل العنصري وتوحيد كافة الجهود الشعبية والرسمية وتخليد ذكرى يوم الارض وتحقيق الوحدة الوطنية المنشودة.

من جانبه قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والأمين العام للجنة الشعبية لتحرير فلسطين عبد الرحيم ملوح ان يوم الارض



تطبع في مطابع الأيام

nedaalard@uawc-pal.org
www.uawc-pal.org
Tel: 02 2980316 Fax: 02 2965545

إشراف عام: خالد الهدمي
هيئة التحرير: عبد الرزاق فراج
محمد الرفاعي

